البرنامج السياسي لـ PYD (حزب الاتحاد الديموقراطي)

مدخل:

مع بداية الألفية الثالثة دخل الشعب الكردي - أحد أقدم شعوب العالم - مرحلة جديدة من تاريخه المليء بالبطولات والمآسي، من دون حل جذري ودائم لقضاياه الوطنية والديمقراطية والحرية، ولكن بات يمتلك معظم الوسائل الضرورية لتحقيق الحلول لهذه القضايا، حيث أصبح يشكل عاملاً حاسماً، ويأخذ مكاناً ودوراً استراتيجياً في السياسات الدولية والإقليمية ومعادلات منطقة الشرق الأوسط.

إن الرأسمالية العالمية (الاستعمار المالي) بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعاني اليوم من أكبر وأشمل أزماتها، تسعى بكل قواها لتجاوز وضعها الراهن، من خلال نشر الليبرالية التي هي إيديولوجية الحداثة الرأسمالية ، وتمرير مشاريعها السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تدخل في خدمة احتكاراتها على الصعيد العالمي لفرض نفسها كامبراطورية عالمية، بينما جعلت من الشرق الأوسط، ساحة تتصارع فيها قوى المنظومة الدولية والإقليمية والقوى الشعبية نظراً لأهمية المنطقة الاستراتيجية من حيث الموقع والموارد والأهمية التاريخية والمعنوية ، الأمر الذي يؤدي إلى صراع وفوضى عارمة ستؤدي إلى تغيير الأنظمة السياسية القائمة في المنطقة برمتها.

يؤثر هذا الصراع الدائر بقوة على الوضع الراهن في منطقة الشرق الأوسط . فبينما تتعرض البنى الأيديولوجية والسياسية والأخلاقية والتنظيمية والاجتماعية والاقتصادية القائمة إلى التفتت والانحلال، بدأت البدائل الجديدة بالظهور رويداً رويداً. إن المستوى التنظيمي، ومدى استعداد وجاهزية القوى المتصارعة وواقعية سياساتها هو الذي سيحدد من سيخرج منتصراً من هذا الصراع.

تحتل سوريا مكانة هامة في الصراع الجاري في المنطقة، وهي موجودة في مركز الأحداث وتتأثر بحدة التطورات السياسية المعاشة. والتغييرات التي ستشهدها سوريا نتيجة للصراع الدائر فيها وعليها سيكون لها تأثير كبير إيجاباً أو سلباً على منحى التغييرات في المنطقة، وعلى مستقبل سوريا نفسها. بمعنى آخر، تحقيق عملية إجراء تحولات ديمقراطية في سوريا، وإيجاد حل ديمقراطي للقضية الكردية ستؤثر إيجابياً على مجمل عملية التغيير الديمقراطي في المنطقة. ومن جهة أخرى، إذا أصرّت سوريا على التمسك بوضعها الحالي، وتقاعست عن إيجاد حلول لقضايا الديمقراطية عموماً والقضية الكردية خصوصاً ، فإنها ستتحول إلى هدف لتدخلات القوى الخارجية، مما يخلق خللاً في عموم المنطقة.

قضية الشعب الكردي في سوريا تحظى بأهمية استراتيجية في تحديد منحى عملية التغيير في سوريا. فقدرة سوريا على إجراء التغييرات الديمقراطية المطلوبة في نظامها السياسي مرتبطة بشكل وثيق بتحقيق حل عادل للمسألة الكردية، التي أصبحت تشكل حجر الزاوية في مجمل العملية السياسية في البلاد، ومقياساً أساسياً لجدية أي برنامج للتغيير الديمقراطي. لانها بمثابة امتحان لمدى قبول التعددية والتنوع في النظام السياسي الجديد.

من جهة أخرى، لا نبالغ إذا قلنا أن سوريا، ببنيتها الثقافية والذهنية الراهنة، وتشتت المعارضة الديمقراطية، غير قادرة على تحقيق التغييرات الديمقراطية السليمة بمعزل عن القوى الديمقراطية المنظمة للشعب الكردي، والتي أصبحت تمتلك مستوى تنظيمياً ووعياً سياسياً وثقافة ديمقراطية وخبرةً نضالية تؤهلها لأن تقوم بدور طليعي في هذا المضمار.

إن حل الإدارة الذاتية الديمقراطية لقضية الشعب الكردي وتوفير الضمانات الدستورية للوجود الكردي في سوريا هو الخيار الأنسب لتحقيق حل عادل للمسألة الكردية بجميع جوانبها الوطنية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية... الخ، إلى جانب دمقرطة سوريا، وتحقيق الوحدة الوطنية والأخوة بين جميع مكونات الشعب السوري، والمساواة والعدالة بين جميع الشرائح الاجتماعية. وهذا يشكل أرضية لبناء مجتمع ديمقراطي، وضمان لتجاوز جميع السياسات والعقليات القومية الضيقة والطائفية التي تستند إلى المفهوم الكلاسيكي لسلطة الدولة وتقديس العنف. في حين أن معارضة حل الإدارة الذاتية الديمقراطية، أو رفضه، سيمهد الطريقَ أمام ظهور مخاطر جادة قد تجر الشعب الكردي إلى أن يكون طرفاً في دوامة جديدة من الاقتتال والصراع، أشد بكثير مما تشهده المنطقة الآن.

مع بدايات القرن الحادي والعشرين يمتلك مجتمعنا الكردي في غرب كردستان إمكانيات مادية ومعنوية لا يستهان بها، استمدها من النضال الكبير الذي خاضه بجميع فئاته، منذ أكثر من ثلاثين عاماً، في إطار عملية تطوير النضال التحرري الوطني في عموم كردستان، قطع فيها أشواطاً كبيرة على صعيد تغيير الذهنية والثورة الوطنية الديمقراطية، وحقق من خلالها أرضية صلبة وأساساً راسخاً لبناء مؤسساته الوطنية والديمقراطية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية... الخ، والتي تشكل جوانب بناء الكونفدرالية الديمقراطية المستندة الى المجتمع. إن اكتمال بناء هذه المؤسسات اعتماداً على القوى الذاتية لشعبنا، والتضحيات التي بذلها حتى الآن، والقوة المعنوية التي يستمدها من دماء آلاف الثوريين الذين قدموا أرواحهم على هذه الدرب، وبدعم متبادل مع حركة التحرر الديمقراطي في عموم كردستان والقوى الديمقراطية في سوريا؛ سيكون اكتمالاً لبناء الكونفدرالية الديمقراطية وحلاً للقضية الكردية في غرب كردستان في نفس الوقت.

الوضع العالمي:

يشهد المجتمع البشري في ظل هيمنة النظام الرأسمالي العالمي ، حالة مروعة من الحروب وإبادات المجتمع الطبيعي عبر نشر التفسخ والانحراف بإبعاده عن القيم والمعايير الأخلاقية من خلال ما يسمى بالحداثة الرأسمالية التي تحول كل شيء الى سلعة . واتساع الهوّة بين الثراء والفقر المدقع نتيجة عولمة الرأسمالية المالية وسيطرة الشركات والراسمال على كل المرافق، وارتفاع نسبة البطالة والهجرة، فبات هناك قوى الاحتكار المسعورة من جانب، ومجتمع معدوم وأفراد مسقطين إلى درجة العدم. والدمار البيئي الذي بات يهدد الوجود البشري برمته. منذ خمسة آلاف عام ونظام المدنية العالمي يكاد يستنفذ كل الوسائل الثقافية والمادية والمعنوية نتيجة تحامله على المجتمع الطبيعي بذريعة حل القضايا التي هو (النظام) سبب تفاقمها. فعبر أداة الحرب وذريعة مكافحة الإرهاب ومنع انتشار الأسلحة غير التقليدية، لم يبق مكان إلا وغزته الرأسمالية واستولت عليه. وما تبقى من ادوات المدنية ليس سوى مدن خرجت من كونها مدناً بتضخمها السرطاني، ومجتمع قروي – زراعي يسعون لتفكيكه والحكم عليه بالفناء في نهاية المآل، وما تبقى مما يتشبثون به على أنه اقتصاد، هو آخر مطاف الاحتكارات العالمية التي لا يمكن كبح جماحها، حيث باتت متورمة بأساليب غير أخلاقية من قبيل كسب المال بالمال، وفي المقابل بقيت جيوش من العاطلين عن العمل والمحرومين المقهورين الذين يتزايدون عاماً بعد عام . أما مؤسسة أداة الدولة التي يتسابقون من أجل التربع على عرشها، فما هي سوى احتكارات السلطة والرأسمال التي تسمى بالدولة القومية، التي تتورم بنخرها المتواصل لمجتمعها الداخلي، ولم يعد لها أية وظيفة تذكر. بالمقابل بقي حشد من المواطنيين الذين لاعلاقة لهم بتاتا بالمجتمع الاخلاقي والسياسي، أما ما بقي من الادوات الايديولوجية التي تعقد عليها الآمال، فهي الدينوية المفتقدة لوظيفتها الاخلاقية، والجنسوية المتعصبة التي تنشر مرض السلطة في جميع مسامات المجتمع، والقوموية الغارقة في الشوفينية بما يتعدى القبلية ألف مرة، والعلموية التي لم يبق لها هدف سوى إظهار سبل الربح الأعظمي لاحتكارات رأس المال والسلطة، بينما ما تبقى من الفنون هو مجرد صناعة الثقافة التي تشوه سمو المشاعر وعواطف الجمال.

مهما جُرد المجتمع من ردود الفعل بعد تعميته والتشويش عليه في عالم افتراضي من خلال احتكارات الاعلام، ومهما اخضِع للرقابة المشددة والرصد المحكم حتى ادق مساماته عبر اجهزة السلطة، فإن عصر الحداثة الرأسمالية الذي تقوده الامبراطورية الامريكية في عصر التمويل، وصل الى قاع الأزمة الذهنية والبنيوية. والرأسمالية المالية التي باتت قوة كونية مهيمنة أسطع برهان على ذلك، فالعالم الذي تدار عجلاته بيد الرأسمالية العالمية، هو عالم المأزق والازمات المستمرة. وتعبر الأزمة الاجتماعية الحالية عن المراحل التي يسقط خلالها النظام في حالة يستحيل استمراره فيها. وكون التيارات الديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني وحقوق الانسان تفرض نفسها بشكل مكثف على الأجندة العالمية، انما ينبع من الحاجة للبحث عن جواب للأزمة وإيجاد البديل المناسب . فاستمرار تعمق الأزمات على جميع الأصعدة في العالم، تؤكد استحالةُ استمرار المجتمعِ البشري تحت ظلِّ النظامِ القائمِ. كما ان الفوضى المتولدة بشكل طردي مع تبعثر بنية النظام تفسح المجال لظهور بنى أنظمة جديدة. وحسب استعدادات القوى الاجتماعيةِ أيديولوجياً وبنيوِيا، فإن من يمتَلك الأجوبةَ الأقوى هو الذي يَكتسِب فرصةَ أو امكانيةَ احتلالِ الدورِ الرئيسي في إنشاءِ النظامِ الجديد والبديل المناسب . ومقولة عصر الايديولوجيا قد ولى، كلام فارغ وبحد ذاته تمثل ايديولوجية الهيمنة العالمية للنظام الحاكم، والقصد منه عرقلة الجهود الباحثة خارج الايديولوجية الرأسمالية لفرض الأخيرة نفسها كواقع لا مفر منه.

مازالت الولايات المتحدة الامريكية في خضم أزمة النظام مجبرة على متابعة محاولاتها في إعادة بناء تشكيلاتها الجديدة اللازمة لها كقوة امبراطورية متخذة من المساومة أساسا في مواجه مصاعب إعادة البناء والهيمنة ، ومازالت مجبرة على إدارة شؤون النظام من داخله ، ومحاولاتها للانسحاب يصطدم بعمق الازمة وبطبيعتها الامبراطورية ، فالوضع في العراق وافغانستان مازال يشوبه مخاطر جدية لتنجرف معها باكستان الى مستنقع الفوضى ، ورغم محاولات التفادي إلا أنها تضطر إلى الدخول في صراع تقليدي مع قوى النظام نفسه، لذا فهي تجد نفسها مجبرة رغم تحركها كامبراطورية على استخدام الاجهزة الإقليمية والدولية القائمة كما يحدث في شمال أفريقيا، ومع ذلك فمستقبل النظام بزعامة امريكا يشير الى دخولها مرحلة الجزر والتقلص. وبداية ظهور اقطاب جديدة تفرضه حالة الفوضى وضعف هيمنتها، وتوسع الاتحاد الاوروبي وعمله على بناء مؤسساته وفقاً لذلك كتشكيل جهاز اوروبي للسياسة الخارجية يسير وفقاً لهذا التوجه .

مع تعمق الفوضى البينية يدخل العالم في حالة من التدهور الاقتصادي، ورغم افتعال الرأسمالية الاحتكارية للأزمة الاقتصادية الاخيرة، إلا أنها ناتجة في نهاية المطاف عن دخول النظام في الأزمة البنيوية للرأسمالية كنظام لا إقتصادي ، فتحقيق الربح في نظام الرأسمال المالي غير ممكن من دون أزمة . وافتعال الأزمة الاقتصادية يأتي في سبيل التحكم بسير الأزمة ونتائجها، وفرض هيمنة وتحكم النظام العالمي الرأسمالي وربط وإرضاخ جميع القوى بدءاً من الفرد الى المجتمع والدول بنفسه، وبالتالي محاولة تكديس فائض الانتاج والقيمة إلى أقصى درجة، والحد من الفوضى البينية التي تعيشها الرأسمالية. اذ تُفرض الأزمة أولا ويضاف الى عالم البطالة عالماً اخر من العاطلين عن العمل – ويُعمل ثانياً على اخضاع الطبقة الوسطى حتى تصل الى نقطة ترتجي فيها المعونة – وتُفرض اخيراً المجاعة والفقر الى حد بلوغ حافة الموت وتُعمق الفوضى والاختلال اكثر فاكثر. ثم يعاد بناء المجتمع بإلزامه بالقروض مقابل الشروط المطلوبة، حيث يفرض الاستسلام على الجميع بربطه بشكل وثيق من خلال آلاف انواع القروض الممنهجة، ومئات البليونات التي توزع كقروض لشراء السندات البنكية والمؤسساتية والمقدمة للافراد والشركات

والدول هي توجهات من هذا القبيل. ان فشل النظام الراسمالي في تطوير الاقتصاد ينبع من ان الرأسمالية ليست نظاماً اقتصادياً بل هي نظام مناهض للاقتصاد، وتنكشف حقيقته على الملأ في يومنا هذا. ولهذا فإن ما يقوم به النظام العالمي لمواجهة الأزمات، لا يتعدى عملية ترميم وترقيع وسوف يدخل المجتمع الراسمالي في أزمة اجتماعية أكثر عمقا، الأمر الذي يؤدي إلى تسريع عملية الفوضى في بنية النظام .

يأخذ الصراع والتناقض بين الدول القومية والعولمة الرأسمالية في عصر التمويل شكل تناقض طويل الأمد ، فنظراً لاتسام عصر التمويل بالكونية فإن الرأسمال المالي يعتَبِر احتكارات الدول القومية عائقا أمامه، ذلك ان احتكارات الدولة القومية النازعة للانطواء الى الداخل، تشكل حجر عثرة يعترض طريق الاحتكارات المتطلعة للحراك ضمن النطاق الكوني، وبالتالي إما أن يتم ضبطها حسب الوضع الجديد، أو ان تتعرض للزوال، ومن هنا نرى بعض الدول التي رضخت تمكنت من الحفاظ على وجودها، وعندما لم يقبل العراق تعرض لغضب عصر التمويل وان كان من الناحية الرمزية، فضلا عن أن البرازيل ، تركيا ، الصين ، الهند ، وروسيا على وجه الخصوص ولكونها عاشت القومية باعمق حالاتها، فقد تصدرت قائمة البلدان التي أُرغمت على الترويض عبر خلق الأزمات. كما ان الدول القومية التقليدية ذات المعيار الواحد ، تعيق العولمة من الصميم، فالعولمة تضع في أجندتها نموذج الدولة المقتصرة على السلطة المحدودة النطاق والمحجمة والتابعة، وليس نموذج الدولة القومية باتحاداتها السياسية الداخلية. ونظرا للقضايا المتفاقمة الناجمة عن الدولة القومية الكلاسيكية، غالبا ما تجري محاولات تطعيمها بنظام محايد يسمى المجتمع المدني بعد إفراغه من جوهره الديمقراطي، في سبيل استخدامه في التخفيف من وطأة مأزق الليبرالية داخل المجتمع في تلك الدول. بينما تواجه الدولة التقليدية القائمة مخاطر التشتت والانهيار وفقاً للمعطيات آنفة الذكر، وتبقى عاجزة عن تحقيق إعادة البناء بشكل مستقل نتيجة لعمق الازمة التي تعيشها .

يشكل الشرق الاوسط موقفا ثائرا كليا ودائما ، فالشرق الاوسط لم يكن يتكامل مع النظام القائم بأي شكل من الاشكال على مدى العصور الرأسمالية برمتها، وتناقضه مع نظام الرأسمالية يتصاعد كلما فرضت احتكارات العولمة نفسها عليه، فالراديكالية في مضمونها ليست سوى ردة فعل للدول القومية ازاء عصر التمويل، بينما شكل الدول القومية المتواجدة فيه، دعك من أن تنتج الحلول، بل إنها تعقد القضايا أكثر فأكثر، علاوة على ان تصعيد النزعة القوموية الدينية وخصوصا من جانب السعودية وايران الشيعية على حد سواء، واستمرار العنف بكل ضراوته والتأثيرات الثابتة للقضية الاسرائيلية ـ الفلسطينية، يشكل الجانب الأول من التناقض مع الراسمالية و مدنيتها في الشرق الاوسط، اما الجانب الآخر فهو رغبة الشعوب في المنطقة ومجتمعاتها المتنوعة أثنياً وعقائدياً في صون وجودها والدفاع عن هوياتها الثقافية والخلاص من الدول الفاشية التي ليست سوى خليط من الدول القومية والاستبدادية؛ عبرحركات شعبية ديمقراطية متنامية. وتمثل حركة التحرر الكردستانية هذا الجانب بكل عمق ووضوح. مما يشكل بمعنى من المعاني انعكاساً اقليمياً للصراع بين الحضارة الديمقراطية ذات الطاقة الكامنة بأعلى مستوياتها والمستندة الى بناء المجتمع الديمقراطي ، وبين المدنية الاستبداية الكلاسيكية المستندة الى مؤسسة الدولة الطبقية.

ان عصر الرأسمال المالي الذي يبدو وكأنه اعتى عصور الرأسمالية، يعبر عن الانهيار والانحلال بكافة خصائصه، ويشير الى نفاذ طاقته الكامنة في تأمين ديمومة النظام . فالانتاج هو النشاط الاولي الذي لا يمكن للانسان أو المجتمع ان يعيش من دونه ، وقد عجز عصر الراسمالية المالي عن تحقيق ذلك ، والنظام العاجز عن تحقيق الانتاج نظام عاطل عن العمل، بينما النظام المتنافر لهذه الدرجة مع العمل والانتاج، لا فرصه له في الحياة سوى باللجوء الى الارهاب، وهذا هو اساس ما يدور ويطبق باساليب تآمرية واستفزازية.

في اطار ايجاد الحلول لا يمكننا الاعتماد على مبدأ نظرية الازمة في النظام الرأسمالي الحالي. اذ ان نظام الراسمالية هو نظام أزمة اصلا ولايمكنه ان يكون بلا أزمة. كما ان الازمات لا تخلق الثورات فقط، بل والثورات المضادة أيضا، إضافة الى ان ايجاد الحلول وفقا لنظرية المأزق يجعل انشاء البديل ناقصاً. وربما يقود الى مأزق آخر والتاريخ مليئ بمثل هذه التحولات. فبدون تحليل سلطة الحرب عبر تحليل تاريخ الحضارة المدنية (المدنية والطبقية والدولة) منذ عهد السومرين وصولا الى عصر التمويل والدولة القومية الحداثوية، اي بدون تحليل التاريخ بصفته الكونية، لا يمكننا فهم القضايا الراهنة ومعالجتها. ومن جهة اخرى، بدون الوصول الى تحليل حقيقة وجوهر وطبيعة المجتمع الانساني (مجتمع الاخلاق والسياسة) لا يمكن صياغة نظام بديل يحقق الحرية والمساواة والديمقراطية، إذ أن الجانب المأساوي في الثورات العصرية كونها ضحية نزعة الحداثة ويكمن في عجزها المشترك عن تحليل الحداثة وعلاقتها بالأزمة، وبالتالي عجزها عن وضع الفوارق بينها وبين النظام الذي تمردت عليه، وعن تكوين نظامها الخاص بها. إن الثورة الفرنسية والروسية لم تكونا متمحورتين وفق اطار واهداف الحداثة الراسمالية بل كانتا متناقضتين معها للغاية، وعازمتين على بناء نظام جديد لكن الراسمالية في نهاية المطاف صهرت هاتين الثورتين في بوتقتها. وهذا يضعنا امام مهام اعادة بناء المجتمع والانسان وعلاقاته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، مع البنى الفكرية والثقافية والتنظيمية العملية.

إن الراسمالية التي تركت بصماتها على الحداثة كنظام لتراكم الربح ورأس المال ومازالت محافظة على هيمنتها العالمية في ظل هيمنة الرأسمال المالي، وتحمل في أحشائها قوى مناهضة ومتناقضة معها، ويؤلف النظام الكونفدرالي الديمقراطي في الحداثة الديمقراطية بديلاً للدولة القومية التي تعد الدعامة الرسمية للحداثة الراسمالية، والكونفدرالية الديمقراطية ليست شكلا خاصاً بيومنا الراهن، بل هي نظام يحتل مكانه في سياق التاريخ،

والتاريخ بهذا المعنى كونفدرالي وليس دولتياً مركزياً. والحال هذه فالحداثة الديموقراطية مقابل الحداثة الرأسمالية، ونظام الكونفدرالية الديمقراطية مقابل نظام الدولة القومية، وبالتالي منظومة فكر الحضارة الديمقراطية مقابل مفهوم المدنية الدولتية. ومع أن الازمة العارمة التي يعيشها النظام الرأسمالي، توفر الفرصة لتأسيس الحداثة الديمقراطية، الا انه ينبغي ابداء جهود عظيمة في المجالات الفكرية والمعرفية والعلم في إطار إنشاء مجتمع الاخلاق والسياسة، وهذا يفرض بالضرورة تكوّن وانتشار الأجهزة السياسية المقابلة لأجهزة السلطة على جميع المستويات، وعلى السياسة أولاً البدء في مواجهة السلطة كمقاومة، فلغة الحداثة الديمقراطية لغة سياسية وكل بناها النظامية ترسمها وتُنشئها بالفن السياسي. ولا خيار أمام مناهضي النظام ضمن هذه الظروف القائمة سوى تطوير مفاهيمهم وتطبيقاتهم الخاصة بهم في الحياة العملية. وبهذا فإن القوى المناهضة للحداثة الرأسمالية هي أمام مهام إعادة انشاء الحداثة الديمقراطية، وبدون هذه المهام لا يمكن التحدث عن انتهاء أو تراجع عصر الهيمنة الرأسمالية وبدء عهد الحداثة الديموقراطية. فنظام الرأسمالية العالمي لا يبرح يعمل ويبحث دون سكينة أو هدوء عن تطوير أو ايجاد مخرج له باسلوب ونمط مغاير حتى ولو من الناحية الشكلية. والاتحاد الاوروبي مثال ونموذج جدير بالدراسة والتمعن. من جهة اخرى لابد من ترسيخ ثقافة نهج الحداثة الديمقراطية بين كافة خلايا المجتمع كي يتم تفادي آلام ومآسي محتملة في مرحلة الفوضى. ولهذا هي ملزمة بتحديد عناصر الحضارة الديمقراطية ذاتها المتمثلة في البنى الاجتماعية المناقضة للحداثة الرأسمالية والهيمنة وتتمثل في قوى الكدح والانتاج، اذ لا يمكن تحقيق الحداثة الديموقراطية بعناصر اخرى. وبالتالي تنظيم عناصر السياسة الديمقراطية والدفاع الذاتي. كما ينبغي تصحيح مسار الصناعوية التي هي نمط حياتنا العصرية، فالثورة الصناعية للقرن التاسع عشر باعتبارها ثاني أعظم ثورة اجتماعية تم إنجازها بعد الثورة الزراعية في التاريخ البشري. يتطلب إعادة بناء قيمها الجوهرية لخدمة المجتمع والانسان، ولا بد من الوصول الى تجاوز الدولة القومية بوصفها الركيزة الأهم للحداثة الرأسمالية. باعتبار الدولة القومية قاسما مشتركا لكافة الاحتكارات. وفي هذا الاطار يمثل بناء نظام الكونفدرالية الديمقراطية البديل السليم للوحدة الاجتماعية، فهي منفتحة على الكيانات السياسية المختلفة، وتستند الى المجتمع الاخلاقي السياسي والسياسة الديمقراطية، وترتكز الى الدفاع الذاتي لكونه ليس احتكاراً عسكريا. ولا مكان في الحداثة الديموقراطية للهمينة الايديولوجية، فالتعددية سارية على الآراء والايديولوجيات المختلفة، وتقف الى صف الاتحاد الكونفدرالي الديمقراطي العالمي. من هنا فالمهام الأساسية للحركات المجتمعية والسياسية الديمقراطية تكمن في بناء نظامها الكونفيدرالي الديمقراطي. اذ لا يمكن بتاتا القول ان الازمة التي يعيشها النظام الرأسمالي العالمي ستفضي إلى الحلول نتيجة تفسخ وتبعثر النظام، فالبنى المجتمعية المناهضة له تعيش أزمة ايضاً على جميع الاصعدة والمستويات، بينما القول إن ازمة النظام تهيء الفرصة امام الكونفدرالية الديمقراطية والحداثة الديموقراطية، يكون صحيحاً بالقدر الذي يتم فيه إعادة انشاء وبناء المجتمع وعناصر الحداثة والكونفدرالية الديمقراطية.

على خلفية هذه المعطيات، يتحتم تطوير تنظيم المجتمع الديمقراطي على شكل شبكة اجتماعية واسعة ، بدءاً من الإدارات المحلية الديمقراطية حتى مشاعات القرى، ومن التعاونيات حتى منظمات المجتمع المدني، ومن حقوق الإنسان الى حرية المرأة والمنظمات الأيكولوجية والشبابية، وتأسيس الأحزاب السياسية المتمحورة حول السياسة الديمقراطية التي ستأخذ أهمية قصوى للتحول الى نمط دارج. ولدى الخروج من الفوضى العارمة يعتبر العمل بـ"المؤتمرات الشعبية" من المهام الأساسية لكل مجموعة شعبية. وتشكيل المؤسسات اللازمة لتلبية متطلبات المجتمع الديمقراطي على صعيد حق الدفاع الذاتي والمشروع، وعلى جميع الأصعدة السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية والعلمية والفنية. هكذا لابد ان تلعب الحداثة الديموقراطية ونظام الكونفدرالية الديمقراطية دورها في تجاوز الاختناق والازمة، والتوجه بالمجتمع نحو الحرية والمساواة والديمقراطية. فانقاذ المجتمع لا يمر عبر النقابية او ممارسات الدولة العملية، بل عبر إنشاء المجتمع الاخلاقي السياسي.

وضع الشرق الاوسط :

تعيش منطقة الشرق الأوسط الأزمات والقضايا أكثر من غيرها على مدى التاريخ ، وما من شك أن ذلك نابع من أن الشرق الأوسط كان حاضناً لولادة المدنية المركزية وركيزتها المتمثلة في مؤسسة الدولة وتعرضت شعوب المنطقة لاستبدادها وقمعها طيلة فترة زمنية تناهز 5000 عام ، حيث لم يشاهد هذا الكم من أشكال القمع والاستغلال المكثف والطويل الامد في اية منطقة اخرى من العالم . ليدخل الشرق الاوسط وضعا مأساويا مع عصر العولمة الرأسمالية التي تضع كل ثقلها وتجاربها في القمع والاستغلال الاحتكاري الكوني على كاهل مجتمعاته ، وبهذا فان الجغرافيا التي نطلق عليها اسم الشرق الاوسط والتي تنتهل اهميتها الجيواستراتيجية والمجتمعية من هذا التاريخ القريب، فهي لم تعد مجرد مساحة جغرافية اعتباطية، بل تشكل المكان الذي سيلعب التاريخ الكوني على مسرحه مرة أخرى.

ينبع مصدر القضايا في الشرق الاوسط أساساً من القمع والاستغلال الذي تمارسه بؤر السلطة، حيث تتأثر المرأة من بؤرة الرجل وهرميته، والعبد من سيده والقروي من أفنديه والمأمور من آمره، والعامل من رب عمله، وكل المجتمع من أجهزة القمع والاستغلال التابعة لاحتكارات السلطة الدولتية. وما تعرضه احتكارات السلطة والاستغلال على أنه حل، ما هو سوى اشكال وأساليب الاستغلال الأكثر تركيزاً، وبهذا الشكل تُبدي اشكال السلطة قدرتها على الاستمرار، أما ثمن ذلك فهو المقاومات والتمردات الدائمة والحروب المضادة، وليس غريبا أبداً ان ينتفض كل شيء في الشرق

الاوسط بسبب العولمة، فتاريخ المدنية الدولتية هو بأحد معانيه تاريخ تحديث وتطوير أساليب القمع والاستغلال باستمرار من جانب، وتاريخ تطور فلسفة وممارسة الحرية والمساواة لدى المقاومين من جانب اخر. وبسبب الوقوع مراراً وتكراراً في منطق السلطة وجاذبية الاستغلال ، فان النتيجة كانت العيش تحت كنف قمع واستغلال القضايا بأكثر الاشكال ذلاً وهواناً وكأنها قدر محتوم.

ونتيجة لتلك التراكمات يعيش الشرق الاوسط أزمة إجتماعية عميقة بدءاً من المرأة، والتي تشكل منبع كافة القضايا المعاشة، وصولا الى إشكالية القبلية والعشائرية والاثنية والقومية التي تظهر على شكل تناقضات قومية ودينية مذهبية وإقليمية في يومنا الراهن، مروراً بقضايا البيئة والاقتصاد وصولاً الى السياسة وانعدام الثقافة الديمقراطية، وانتهاءً بقضية الثورة ومفاهيمها المفتقدة لأسسها السليمة والصحيحة في الشرق الأوسط .

بينما يشكل مفهوم الدولة القومية المتصلب الذي يعتبر النموذج الأكثر انتشارا في الشرق الاوسط بشأن الوطن هو الأكثر اشكالية في واقعنا الحالي، امام تداخلات وتناقضات احتكارات السلطة القومية التقليدية مع احتكارات عصر العولمة. حيث يتم تصوير الحدود الجغرافية الخاضعة لسيادة الدولة أي لاحتكارات السلطة على أنها الوطن المقدس، وانعكاسات تأسيس الوطن بهذه المفاهيم هو أكثر عمقا في استعماره من الاستعمارالقديم، وهو الذي جرد الشعب من أسلحته وتركه بلا مقاومة تجاه شتى انواع الاستغلال. هذا الواقع يعيشه الشرق الاوسط بكل ابعاده حتى النخاع، مما حقق الاستمرارية للانظمة الاوتوقراطية والأوليغارشية والثيوقراطية والدولة المتأسسة على القومية الضيقة والدوغمائية الدينية الى يومنا.

تقوم هذه الانظمة باستخدام القوالب الايديولوجية الاربعة الرئيسية للمدنية والحداثة الرأسمالية بشكل متداخل وتوفيقي متمفصل في بلدان الشرق الاوسط بهدف بسط هيمنتها الايديولوجية وتسريبها الى صفوف المجتمع بكثافة في راهننا . بدءاً من القومويـة : التي تعد شكلا اساسيا للدولة في المنطقة المستند الى الثقافة الواحدة واللغة الواحدة والهوية الواحدة. والى العلموية الوضعية بدلاً من العلم المستند الى الاخلاق الاجتماعية ، انتهاء بالجنسانية المستندة الى هيمنة الرجل، بينما يتم استغلال الدين باختلاف مذاهبه بشكل مفرط في الشرق الاوسط ، وبالأخص الاسلام بعيداً عن جوهره الاخلاقي الصحيح ، الذي لا يزال مؤثراً للغاية في هذا المضمار ، لتنتشر في يومنا الراهن الصراعات والانقسامات المذهبية المسيرة سلطويا بضراوة بحيث ادت الى استفحال القضايا بين كافة صفوف المجتمع .

أما القضية الكردية التي باتت تفرض ايجاد حل لها، فتشكل عصب الازمات، وبنفس القدر تشكل القوة الرئيسية لحل وتجاوز قضايا الشرق الاوسط، وتعتبر القضية الكردية الاكثر تعقيدا وتنوعاً في اتجاهاتها ولا يمكن حل أو تجاوز أية قضية في الشرق من دون حل القضية الكردية. حيث لها مشاكل غائرة في بنى المجتمعات والدول العربية والإيرانية والتركية، ولأنه لا يسمح لها بالانتفاع حتى من أبسط الحقوق الطبيعية، أما الحقوق السياسية والاقتصادية، فهي غير مطروحة على الأجندة بتاتاً . مثلما هناك مجزرة ثقافية معاشة. وقد تسفر الظروف المستجدة مؤخراً عن بعض التغيير، أو تولّد بعض الانفتاح ، ولكن هذا لا يؤدي الى الحل المنشود.

ان المشقة الكبيرة القائمة على درب المشروع الرأسمالي وهيمنة النظام العالمي لإعادة بناء المنطقة وعولمتها، هي حالة الشرق الأوسط المختلفة كثيراً عن كونها يابان أو أوروبا منهارة. حيث لم تشهد المنطقة مرحلة التنوير، ولم تكن الدمقرطة على أجندتها في أي وقت. وأكثر المعارضات ادعاءً بالثورية لا تسوّق هدفاً أبعد من التفكير في بلوغ إدارة حسنة للدولة. وبالمقابل، تستمر العلاقات القائمة بحالة أشبه بقنبلة موقوتة. ورغم كل ما يقال عن مواجهة البؤر الإرهابية وخطر امتلاك الدول الطائشة للأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية، إلا أن انهيار النظام يكمن أساساً في المستجدات الحاصلة في الشرق الأوسط، كون هذه المستجدات تتجاوز الإمبريالية والاستبدادية، وأقرب إلى النظم الديمقراطية والكومونالية الاجتماعية والمشاعية. فالحركات المجتمعية التي بدأت في عموم المنطقة، مع استمرار الصراع العربي ـ الإسرائيلي لتتجذر أكثر في كردستان متمثلة في تنامي حركة التحرر الكردستانية، إما أن تسفر عن الحل، أو ستلعب دورها في تعميق الفوضى الموجودة.

باختصار، وصل الوضع الراهن في منطقة الشرق الأوسط إلى حالة لا يمكن الاستمرار فيها. فبقاء الأنظمة الاستبدادية القائمة لا يتناغم ومنطق العولمة، وسيناريوهات القوى الخارجية لا يمكنها ان تأتي بالحلول الناجعة. وبذلك فالنظام العالمي مرغم على الانفتاح أمام تطلعات الشعوب ومطالبها، وليس أمام أحلاف الدول التي يتم تطويرها بشكل ملفت في الأعوام الأخيرة. وهذا ما يتطلب بدوره انتشاراً واسعاً للتعددية والديمقراطية.

يمكن اختزالَ الأزمةِ والقضايا في مجتمعِ الشرقِ الأوسطِ ضمن ثلاثةِ مراحل.

المرحلةُ الأولى: نظامُ المدنيةِ المركزية، الذي تَبَدَّت ملامِحُه جيداً في أعوامِ 3500 ق.م، وتَصاعَدَ حولَ ظواهرِ هرمية السلالة، المدينة، السلطة، الدولةِ والطبقة. والذي يُعَدُّ مصدرَ كل القضايا الاجتماعية. وظهرت محاولات الردِّ على هذه المرحلةِ على شكل النظامِ القَبَلِيِّ من الخارج والأنظمةِ الدينيةِ كالإبراهيميةِ والزرادشتيةِ من الداخل.

المرحلةُ الثانية: هي التي لَم تُحرزْ فيها مُحاولات العودة إلى المجتمع الطبيعي نجاحاً في مواجهة قضايا نظامِ المدنيةِ المركزيةِ – الذي حقَّقَ نَقلَتَه الأخيرةَ مع التراكم الحضاري من خلال الإسلام - مع التوجُّهِ صوبَ أعوامِ 1200 م. ومع انتقال ريادةَ انطلاقةِ مدنيةِ المدينةِ إلى شبهِ الجزيرةِ الإيطالية، وَلَجَ الشرق الاوسط في مرحلةَ الأزمةِ والقضايا بمستوى أعمق بكثير.

بينما المرحلةُ الثالثة المُعاشة في راهننا تحت اسم "قضيةُ الشرق"، فقد بدأ عيشُها اعتباراً من أعوامِ 1800، تزامُناً مع امتلاكِ نظامِ مدنية أوروبا المركزيةِ زمام الهيمنة، وتوجهِ النظام العالمي صوب المنطقة. أما البحث المتواصل عن الحلول التقليدية والحداثوية اعتماداً على الحداثةِ الرأسمالية بمختلف الاساليب والسيناريوهات السياسية الراديكالية منها والتوفيقية في هذه المرحلة، فتؤدي إلى زيادِة وطأةِ القضايا أكثر فأكثر، وبذلك تمهد الطريق أمام سلبيات وصلت إلى الإبادة الجماعية وحافة التطهير العرقي.

إن تحليل ثقافة الشرقِ الأوسط وأزمةِ الدولة والمجتمعِ الحالية من خلال تجاوز البنى الذهنية والفكرية والفلسفية والسياسية والاخلاقية المرتكزة الى نتاجات الثقافة المدنية ، يحظى بأهمية بالغة رغم تعقيداته الكبيرة. فقد ظهرت انتقادات فكرية ومقاومات كثيرة من الخارجِ والداخل ضد محاولات الهيمنة الرأسمالية على المنطقةِ خلال القرنين الأخيرين ولكن جميعها انتهت بالفشل، ابتداءً من الإسلام الراديكالي وصولاً إلى المعتدل، ومن الشيوعية إلى القوموية، ومن الليبرالية إلى التيارات المحافظة الرجعية، فقد عجزت جميعها عن تكوينِ تركيبة جديدة وعن صياغة نظرية أو تأمينِ تطور سياسي مستقل ناجحٍ، أو عن طريقِ الأنشطة الفكرية المستوردة والمنقولة عن المدنية الأوروبية وفق مصالحِ كل شريحة أو جماعة. مما يعني أن جميع الحلول المستندة الى النظام الدولتي اثبتت فشلها في أن تكون جوابا لمشاكل وقضايا المنطقة، مثلما تشير التطورات والأحداث الجارية من جهة اخرى إلى فشل امكانية اعادة إنشاء المنطقة ودولها تبعا لنظام العولمة الراسمالية. فما يجري في المنطقة عموماً، وعدم حسم الصراع الاسرائيلي الفلسطيني والقضية الكردية وتداعياتهما وتصاعد المذهبية إنما تؤكد هذه الحقيقة.

إن تطوير الحلول لقضايا المنطقة اعتماداً على نهج الحضارة الديمقراطية، انطلاقاً من الحقائق التاريخية والمجتمعية للمنطقة، يحظى بأهمية كبيرة، فبقدر ما عاش الشرق الاوسط نظام المدنية والدولة، فقد عاش العصر النيوليتي المعمرِ عشرة آلاف عام بأكملها، وهذا ما يجعل المنطقة وموقعِها ذو اهمية كبيرة. ذلك أن الشرق الأوسطَ يتميز بقدرة توازي ما عليه أوروبا من حيث حل القضايا العالمية وتركيب طروحات حضارية جديدة. مع عدم توفر إمكانيات نجاح مشروعِ الهيمنة الرأسمالية الذي تسارعت محاولات تنفيذه من طرف واحد مع بداية الألفية الثالثة على الشرقِ الأوسط. لذا فالحضارة الديمقراطيةُ خَيار سوف يفرض أهميته تصاعديا، سواء كتقليد تاريخي أم ضمن شروطِ تجذر الأزمة المعاصرة. أما ممارسات إعادةِ الإنشاءِ ضمن إطار الدولةِ القومية، فتعني ترسيخ وإدامة الأزمةِ أكثر فأكثر. بينما واقع المنطقة الثقافي على تنافر جدلِي مع الدولة القومية على الصعيدين المادي والمعنوي على السواء. والقضية الاسرائيلية - الفلسطينية مليئة بالعبر من هذه الناحية، فكلا الطرفين متشبثان بتصلب بنموذج الدولة القومية، فمن أجل حل قضية القدس فقط، إما ان يمزقوا المدينة ويفصلوها بما يشبه جدار برلين، وإما أن يفني الطرفان بعضهما بعضاً. علماً بأن أطراف العولمة الرأسماليةَ والأنظمة الدولتية القوموية على السواء عاجزة عن تقديم الحل. والقضية الكردية الجاثمة كعقدة كأداء في قلب النظام، يعجز النظام عن تقديم الحل لها أو إنهائها أو الاستمرار معها بهذا الشكل. من هنا، فأي نظام يسعى إلى الحل في الشرقِ الأوسط، عليه قبل كل شيء أن يقوم بمحاسبة أيديولوجية ناجحة للقوموية والجنسوية والنزعة الدينية والعلموية الوضعية. وعليه تخصيصَ حيز واسعٍ في تنوعِه وغناه الوفير لنشاط المجتمعِ الديمقراطي غير المتمحورِ حول الدولة في ميدانِ السياسة العملية. فمن الضروري الإدراك انطلاقاً من ذلك أن ثقافة الديمقراطية الحقيقية وتطويرها لازم بقدر الخبز والماءِ والهواء. وتجاوز ثقافة وذهنية الصراع على السلطة والدولة هو أول مهمة ينبغي النجاح فيها.

سوف تكتسب الحضارة الديمقراطية معناها في راهننا كما كانت تاريخياً، من خلالِ تطوير إعادة بنائِها على اسسها السليمة. ويفرض نظام الكونفدرالية الديمقراطية المستند الى مفهوم المجتمع الاخلاقي والسياسي الديمقراطي نفسه ليس فقط كبديل يمثل قيم المقاومة في سبيل الحرية والمساواة والعدالة والسلم وبالتالي الخروج من الازمة ، بل هو ضرورة لا مفر منها لاعادة تكون الهوية الحقيقية للشرق الاوسط.

الوضع الكردستاني :

ينعكس الوضع الذي يعيشه الشرق الاوسط في واقع القضية الكردية وكردستان ، بل ان ما تعيشه كردستان على الصعيد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ينعكس كنواة لكافة قضايا الشرق الاوسط. واذا كان الشرق الاوسط اليوم يمثل مسرح التاريخ الكوني ، فإن كردستان والقضية الكردية تلعب الدور الرئيس في حياكة شكل ومضمون هذا التاريخ.

ان كلمة الكرد وكردستان تعبران عن أقدم شعب وموطن في التاريخ ، لكن طالما استخدمتا بمضمون جيوثقافي لا سياسي ، الامر الذي ادى الى ان تصبح حتى تسمية كردستان قضية بحد ذاتها مع تشكل الدول القومية. كردستان التي تشمل مساحة تقارب الـ 500 الف كم مربع ، تمتد فيما بين الفرس والازريين والعرب واتراك الاناضول ، وتتميز بجبالها وغاباتها وبوفرة مياهها وسهولها الخصبة وبما تحوية من ثروات باطنية ثمينة ،

مثلما تمتلك زخماً ثقافياً معنوياً لا ينضب ضمن الشرق الاوسط . هذه المكانة الجيوثقافية والاستراتيجية لكردستان اسفرت عن تحولها الى وطن مورست عليه أكثر وأشد انواع الصراعات والحروب والارهاب في التاريخ ، فهي المنطقة التي شهدت العهد الميزوليتي قبل 20 الف عام ، والثقافة النيوليتية قبل 12 الف عام، بينما كانت لا تزال المجموعات الاخرى تحيا في العهود البدائية (الباليوليتية) ، وقد حصلت اولى التدفقات البشرية الجارفة في التاريخ بمضامين اجتماعية واقتصادية من كافة جهات العالم صوب كردستان التي لعبت دور وطن الشمس من أجل البشرية طيلة 20 الف عام ، تماما مثلما هي التدفقات البشرية الحديثة صوب أوروبا. لقد مرت كردستان بمراحل مشحونة بالتمردات والممارسات القمعية اعتبارا من أواسط القرن التاسع عشر، كما ان السياسة الممارسة في الظاهرة الكردية خلال القرن العشرين لا مثيل لها حقا في اي بقعة من العالم، فلم يُترك ما يشير الى اعتبار الكرد من البشر كظاهرة اجتماعية ، حتى السياسات الاستعمارية المطبقة في افريقيا، وجدت بانها كثيرة على الكرد فقد مورست سياسة انكار الوجود بحق الكرد. واذا كانت كردستان تظهر أمامنا الآن أكثر بمعناها السياسي بعد تأسيس العراق الفيدرالي، فإن الاهم من ذلك هي المستجدات السياسية التي أفرزتها حركة حزب العمال الكردستاني، التي اخرجت كردستان من كونها تسمية وكلمة لتبلغ مستوى مصطلح اجتماعي وسياسي في الساحة الدولية والاقليمية.

ان الشعب الكردي هو الوحيد الذي لازال يناضل من أجل الاعتراف بوجوده على وجه البسيطة، في زمن الاتحاد الاوروبي والامبراطورية المتجاوزة لسقف الهويات القومية والاثنية والثقافية، وكأنه قادم من اعماق التاريخ المنسي ليجد نفسه في عصر العولمة الرأسمالية التي لا تعترف بالحدود وتقاليد المجتمعات وعوامل الجغرافيا، مطالبا بالاعتراف بهويته كشعب ومجتمع ضمن مجتمعات البشر، بينما من جهة اخرى يظهر من بين جنبات هذا الشعب من يطرح براديغما المجتمع الاخلاقي والسياسي الديمقراطي، متجاوزاً عصر العولمة والحداثة الراسمالية وما بعد الحداثة، مؤكداً عجز المدنية والحداثة الرأسمالية عن ايجاد سبل الخروج من أزمة النظام العالمي القائم، ويطور مقاومته بعناد ضد جميع السيناريوهات التي يفرضها النظام عليه للامتثال لها، ويطرح مشروعه ونظامه البديل المتمثل في الكونفدرالية الديمقراطية ومفهوم الحداثة الديمقراطية، ويطور نضاله دون سكون في سبيل تحقيق بناء المجتمع الديمقراطي القائم على المنظومة الاخلاقية والسياسة الديمقراطية. بهذا الواقع يدخل الكرد خضم التطورات والازمات المعاشة في راهننا الحالي في المنطقة والعالم.

ان ايضاح السياسات المطبقة على كردستان بارجاعها فقط الى الاستعمار القومي التركي والعربي والفارسي، سيقود الى نتائج بالغة النقصان، فالظاهرة الكردية منوطة بانظمة تاريخية واجتماعية اكثر شمولية بكثير، وهكذا فإن القول بأن الدولة التركية أو الفارسية أو العربية هي المسؤول الوحيد عن الممارسات المطبقة على كردستان سيكون اسقاطا بعيداً عن الجوهر الحقيقي للقضية، حيث عانت القوميات والاثنيات التركية والفارسية والعربية من القمع والاستعمار على يد ظاهرة الدولة بقدر معاناة الكرد على أقل تقدير، فالتحليل الصحيح لحقيقة السلطة والحرب التي يُعتمد عليها في كردستان، ضروري ليس للكرد فقط، بل للاطراف المعنية بالقضية الكردية أيضا دولية كانت أم اقليمية، وبشكل خاص القوى الديمقراطية سواء أكانت سياسية ام مجتمع مدني. اذ تتميز الصراعات والحروب وممارسات الارهاب المطبقة في كردستان بكونها تشكل حلفا سلطويا خاصا بها. حيث تقوم الايديولوجيات الرسمية لاحتكار السلطة في كردستان بالاصرار على تكوين سلسلة من الفرضيات القائلة بانه لا وجود لظاهرة تسمى بالقضية الكردية، وان وجدت فهي غير مهمة وأن الكرد هم الذي يضخمونها ويبالغون بها، لتتقمص اشكالاً مختلفة في راهننا وكأنها حلقات سلسلة متتالية، وتزعم أن مصطلح الكرد وكردستان ذريعة للانفاصالية التي لا جدوى منها، بل هي خطيرة ومرتبطة بالارهاب أيضاً، بيد ان التاريخ أثبت ان مصطلح كردستان والكرد كانا موجودين حتى قبل ان يتواجد العرب والترك والفرس في الميدان، فتسيير هذه الايديولوجيات انما يتم لاضفاء الصبغة الشرعية على جوهر العنف وارهاب السلطة، سعيا وراء عرقلة استيعاب الحقيقة وبالتالي إعاقة بروز السلوكيات السليمة والصحيحة، والابقاء على المجتمع في حالة من التوتر والاشتباكات المحتدمة.

تنبع القضية الكردية الأصلية من هذه الظواهر التي عايشتها، لتتحول القضية الكردية معها الى عقدة كأداء من المشاكل المتراكة والمكدسة بسبب نمط تكوينها. إن أجهزة العنف وممارساتها التي تعمل على الحفاظ على السلطة في الماضي والحاضر هي المسؤولة عن القضية الكردية، فكافة اشكال الحروب والارهاب هي التي تحدد ظاهرة القضية الكردية، والصهر القومي والثقافي هو إحدى السياسات الاجتماعية التي تلجأ اليها أحلاف الحرب والسلطة في كافة الدولة التي تحكم كردستان.

إن إصرار الأنظمة الإقليمية على اللاحل، وتزمتها الشوفيني، وإبرام الاتفاقيات والتحالفات فيما بينها لتهميش دور المجتمع الكردي وإبقائه خارج العصر بهدف إبادته أو صهره، يعمق الأزمة التي تعيشها الأنظمة، ويقدم الحجة للتدخلات الخارجية وربما تكرار عراق ثانٍ. فتركيا المنتظرة على عتبة الاتحاد الأوروبي لأكثر من أربعين عاماً، لن تستطيع دخوله بدون حل القضية الكردية. كما لن تقوى الدول الاخرى على تخطي أزماتها من دون تناول القضية الكردية وحلها. كما أن السياسة الغربية المتبعة بشأن العالم والمنطقة، أدت الى زعزعة كافة المؤسسات التحتية والفوقية التابعة للسلطات المتحكمة في كردستان، واسفرت ظاهرة كردستان الفيدرالية عن اعادة النظر في كل شيء مجدداً، لذا باشرت كل من ايران وسوريا وتركيا بإقامة تحالفها الثلاثي المعادي للأكراد، حيث شعرت ولأول مرة بعجزها عن الاستمرار في إنكار الوجود الكردي ضمن اوضاعها الراهنة.

تتجسد السياسة الأساسية للسطلة التركية الحالية، في اعلان ارهابية المقاومة الكردية وفرض ذلك على العالم أجمع، وتجعل من كافة القيم الاستراتيجية والعسكرية وفي مقدمتها الاقتصاد موضوعاً للمساومة، بغرض القبول بالسياسات التركية تلك، ولم يبق تنازل إلا وقدمته تركيا الى بلدان العالم والدول المعنية، بغرض إلصاق تهمة الإرهاب بحركة التحرر الكردستانية، ونقلت تلك السياسة الى حيثما يتواجد نشاط لهذه الحركة. بينما هي اليوم بصدد مرحلة جديدة في ظل مبادرة المرحلة الرابعة التي وضعتها حركة التحرر الكردستانية قيد التنفيذ، والتي ستسفر عن تأثيرات يمكن نعتها بالجذرية، للدخول في منعطف جدي على صعيد القضية الكردية عموما وفي تركيا بشكل خاص، فالدولة القومية التركية بحكوماتها المتتالية التي شكلت على مدى تاريخها، نواة ممانعة حل القضية في كل الاجزاء، واليوم تتحول الساحة الكردية فيها إلى الجزء الأكثر تقدما من خلال الإدارة الذاتية الديموقراطية لتلقي بتاثيرها على مجمل كردستان والتوازنات السياسية الاستراتيجية في المنطقة.

ان ايران التي لم تتردد في النيل من النضال الكردي كلما وجدت الفرصة، تجد نفسها في مأزق في ظل ازمتها الداخلية وتعدد السيناريوهات في المنطقة، اذ يتطور صراعها مع الكرد في شرقي كردستان، بحيث يأخذ بعدا كردستانيا ودولياً، الامر الذي يجعلها تتحرك بدقة وحذر كبيرين في تعاملها مع الكفاح الكردي، بينما ظاهرة تصعيد الاعدامات بحق الكرد التي تذكرنا باعدام قاضي محمد، انما تعبر عن حنقها وعجزها عن مواجهة نضال الكرد الديمقراطي المتصاعد.

ان سوريا التي دخلت في تحالفات معادية لحركة التحرر الكردية ابتداء من اتفاقية اضنة، تواجه صراعاً شائكاً على الصعيد الداخلي والخارجي عربيا واقليميا ودوليا، فهي في وضع لا تحسد عليه أمام قضايا الدمقرطة وثورات الشعوب التي تعصف بعموم المنطقة، وحل القضية الكردية بات مطروحاً نتيجة كفاح حركة التحرر الكردستانية في عموم كردستان، ودخول القضية الكردية في معادلات توازنات القوى في المنطقة، حيث تنعكس التطورات بشكل مباشر على غرب كردستان والداخل السوري. فقد بات التقرب من حل القضية الكردية في سوريا معياراً لكافة القوى الساعية إلى التغيير الديموقراطي المنتظر في غرب كردستان وسوريا، وهذا الأمر ذو علاقة مباشرة بتنامي النضال الكردي في تركيا وباقي الاجزاء، فالصراع القائم والتعنت أمام حل القضية الكردية نابع من ذهنية سلطة الدولة القومية التقليدية المناهضة للتعددية. فهذه الذهنية عاجزة عن إنهاء القضية الكردية بالسبل والوسائل الديموقراطية من جهة، مثلما لا تقبل بواقع الفيدرالية الكردية الماثلة بجانبها، وواقع تنامي المد الشعبي والجماهيري لحركة التحرر الكردية في سائر كردستان والمهجر من جهة اخرى.

إن نظام الكونفدرالية الديمقراطية المجتمعية المرتكز الى مفهوم المجتمع الاخلاقي والسياسة الديمقراطية الذي تطرحة حركة حرية كردستان. نظام بديل تفرضه الازمة وضرورة حل القضية الكردية التي تفرض نفسها بقوة أكثر من اي وقت مضى، علماً بأن هذا الطرح يستمد قوته من التجربة التاريخية وواقع القضية الكردية، ومن واقع القضايا المجتمعية المعاشة في المنطقة عموماً. فنضال الشعب الكردي ضمن هذا الإطار واستناداً على مفاهيم الحضارة الديمقراطية يكتسب قوة متنامية في جميع الاجزاء، بل يصبح ركيزة ومصدر إلهام لأخوة الشعوب وعيشها المشترك. إن حل القضية الكردية ودمقرطة كردستان تتعدى كونها مجرد قضية قانونية سياسية، بل هو مشروع مجتمعي شامل يبرز إرادة شرائح المجتمع ويعتمد عليها في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومأسستها، والأمر الأهم هو تنظيم الشعب وأنشطته بشكل فعال، ابتداءً من الكومونات في الريف وصولاً إلى مجالس المدن وأحيائها ومؤتمر الشعب العام ، ليتمكن المجتمع من التعبير عن ذاته بحرية. هذا النمط من الحل يفرض نفسه بأساليب ديمقراطية وسلمية كمهمة مصيرية، بحيث لا يتمحور حول الدولة ولا هدمها، ولا يقبل إطلاقاً بقاء الفوضى العمياء كنمط لحياة طويلة الأمد. ويبدو أن أسمى أشكال النضال يتجسد في التفكير العميق والسامي في بُناه الخلاقة ومعانيه الانسانية العميقة، والكفاح من أجل إنشاء هذه البنى بحماس وشغف. فالقومية البدائية والاشتراكية المشيدة والتقربات الليبرالية لا توفر الحل للقضية الكردية في وقتنا الراهن. لذا فالتجديد الأيديولوجي، واكتساب القوة الذهنية، والبحث عن كيفية الوصول إلى الحل عملياً، تعد أموراً ضرورية وحيوية. كما وهناك حاجة ماسة لإعادة منهجية القضية الكردية، واتباع سياسة لا تمس بالحدود السياسية القائمة، ولا تهدد وجودها ، بهدف تفادي مآسي وآلام جديدة. فحل المشاكل بالعنف والانفصال لم يعد سبيلاً واقعياً ولا يوفر حلاً دائماً. ان استيعاب أن الحياة المشتركة مع قوميات وإثنيات وأديان متعددة قد تكون درباً توصلنا إلى حياة غنية وأكثر حيوية، وليست باعثاً للمخاوف والريبة والخسران، ولا يستدعي بالضرورة بناء دولة مختلفة، بل يستلزم ديمقراطية كاملة بكل معنى الكلمة.

خلاصة ستعمل ثلاثة خيارات على البروز بأشكالها المعقدة في خضم فوضى الشرق الأوسط :

أولها تقاليد الدولة الغازية وسياساتها المتوارثة بشأن كردستان . فالأنظمة المسيطرة على كردستان ستقاوم المؤثرات المحفزة على التغيير للمرحلة الجديدة ، سواء بدوافع داخلية أو خارجية. حيث ستعمل لإنكار وجود الكرد، وإلا ، فإلهاء الأكراد ببعض الفتات بما يتوافق مع التوجهات الأخيرة للسياسات الرأسمالية. فقد تسعى النظم العربية والإيرانية والتركية القائمة إلى تصعيد التحالف فيما بينها لافشال الحل الديمقراطي ولكنها تترك الريادة في هذا الصراع لتركيا، خوفا من انقلاب السحر على الساحر في دولها. ومقابل ذلك، ستؤازر أمريكا وحلفاؤها القومية الكردية البدائية في كافة أجزاء كردستان، لتصر على الفيدرالية.

الخيار الثاني هو خيار تأسيس الدويلة القومية في الجنوب، والذي تسعى بعض القوى الخارجية إلى تمريره بالتعاون مع بعض القوى المحلية ذات مفاهيم القوموية البدائية. وهذا سيسفر عن نتائج كارثية على الشعب الكردي وشعوب المنطقة. فإنشاء دويلة كردية مستقلة في الجنوب دون توفر عوامل الحماية الذاتية، وبث الأمل في الشعب الكردي بتأسيس دولة كردستان الكبرى سيسفر عن صراعات لانهاية لها قد تتسبب في ضياع قرن آخر، مثلما فعلت السياسة الانكليزية التي رسمت في مؤتمر القاهرة عام 1920 وتسببت في ضياع قرن كامل في الصراع والحروب والإبادة.

الخيار السياسي الثالث المحتمل هو خيار السلام والحل الديمقراطي في ضوء عملية إعادة البناء. وسيتطور هذا الخيار مع تجذر عقم السياسات ذات تقاليد الدولة الغازية من جهة، وسقم السياسات الكردية القوموية البدائية التي تحظى بالدعم الغربي من جهة أخرى. وظهور وتنامي القوى المجتمعية الديمقراطية المناهضة للهمينة وسلطة الدولة القومية، وهنا تبرز أهمية ونمو تيار الديمقراطية الكردي المتمثل بحركة حرية كردستان، وحزبنا حزب الاتحاد الديمقراطي، ضمن تصاعد نهج الحضارة الديمقراطية كشرط وضرورة للحل والتطور.

العلاقات الكردية ـ العربية:

يتميز تاريخ العلاقات الكردية ـ العربية ببُعد تاريخي عميق يبدأ مع الهجرات الأولى للأقوام العربية من شبه الجزيرة العربية إلى ميزوبوتاميا، مهد الحضارات البشرية الأولى، ومنبت الأديان، وملتقى الأقوام والشعوب. وبفعل وجود الأقوام الهورية وفروعها من الميتانيين والكاسيين، الذين يعتبرون أجداد الكرد في شمال ميزوبوتاميا، إلى جانب الأقوام والشعوب الأخرى التي كانت تتواجد في المنطقة، تكوَّن مزيج ثقافي وإثني لم يعد بالإمكان الفصل فيما بين مكوناته. وشكَّل هذا المزيج منبع التطورات الحضارية اللاحقة التي شهدتها منطقة الهلال الخصيب. هذا يفيد بأن العلاقة الكردية ـ العربية كانت كامنة في جوهر هذه التطورات الحضارية على أساس الجيرة والتشارك والمساهمة في التطور الحضاري، دون ترك أي شرخ أو عداء يذكر. إلا أن أوسع لقاء بين العرب والكرد تحقق مع ظهور الإسلام وانتشاره في المنطقة. ففي القرن السابع الميلادي بدأت الفتوحات العربية تحت راية الإسلام. إلى ذلك الحين كان الكرد يعتنقون الديانة الزرادشتية، حيث يستمدون منها روح التطلع إلى الحرية والإخاء والمساواة والمقاومة في وجه المخاطر الخارجية لحماية عقائدهم. وبعدها تحول الكرد إلى جزء من الخلافة الإسلامية عقيدةً وإرادةً. وتكونت طبقة حاكمة في كردستان من "آغوات، وأمراء ، وشيوخ"، مرتبطة وممثلة للخلافة الإسلامية. وأقاموا إماراتٍ ودويلاتٍ تآلفَ وتناوَبَ العرب والكرد في تولي شؤونها الإدارية. إلى جانب هذا التطور الإيجابي، لا يمكن غض النظر عن الجانب السلبي الذي تمثَّلَ في نشر الثقافة العربية باسم الإسلام ، وصهر كافة الثقافات واللغات الأخرى، بما فيها الكردية، في بوتقة الثقافة العربية.

شكل العرب والكرد قوة رئيسية في ترسيخ ركائز الأمة الإسلامية والعربية. ولم تظهر في تلك الفترة صراعات وتناحرات تهدد مصلحة الشعبين، بل على العكس، شكلوا قوة ضاربة في مواجهة الحملات الصليبية بقيادة الكردي صلاح الدين الأيوبي، الذي مثَّل مصالح كافة الشعوب في الإخاء والمساواة فيما بينها، واحترام حرية الاعتقاد، والتصدي للظلم والاستبداد. لقد عانى الشعبان "الكردي والعربي" المصير المشترك في ظل الإمبراطورية العثمانية، واتسمت العلاقة فيما بينهما بالصداقة والإخاء والتعاون المشترك ضد الاحتلال. وبرزت هذه العلاقة أكثر مع الاحتلال الفرنسي لسورية، حيث هب خيرة أبناء الشعب الكردي من أمثال "يوسف العظمة، وإبراهيم هنانو"، وأكراد دمشق والجزيرة كتفاً لكتف مع الشعب العربي لمواجهة الاحتلال الفرنسي. ولعب الكرد دوراً مهماً في تأسيس وتشكيل الدولة السورية الحديثة. وقد شغل الكرد مناصب قيادية فيها وعلى أعلى المستويات، وكانوا إحدى الركائز الأساسية لها.

في مجمل هذه المراحل التاريخية نحصد نتائج مهمة لا يمكن غض النظر عنها، وهي أن العلاقة الكردية ـ العربية شهدت مراحل مد وازدهار بجوانبها المختلفة، واتسمت بالإخاء والصداقة والتعاون لدرء الأخطار، والمعاناة المشتركة في مراحل متعددة، وعدم تطور مفاهيم الإنكار والتسلط لأحد الطرفين على الآخر. وتطور مزيج ثقافي وحضاري مشترك، بحيث لعب الشعبان دورهما المنوط بهما لتحديد مصيرهما المشترك حتى ظهور مفاهيم الدولة القومية في بدايات القرن العشرين. ومع استلام حزب البعث سدة الحكم تعرضت العلاقة "الكردية ـ العربية" للتمزق ، نتيجة السياسات الشوفينية وإنكار الوجود الكردي والعمل على صهر الشعب الكردي وثقافته في بوتقة العروبة، ضاربة عرض الحائط بكل الإرث الحضاري والمعاناة والمساهمة المشتركة في التاريخ، بشكل لا يمكن مقايسته مع المراحل السابقة. وقام النظام بإنكار الحقيقة القومية للشعب الكردي. واتخذت الممارسات المطبقة بحقه شكلاً منظماً مع إعلان مشروع الحزام العربي والإحصاء والقوانين الاستثنائية الجائرة، والحرمان من أبسط الحقوق الإنسانية الطبيعية، في الوقت الذي يمثل الشعب الكردي قوة فعالة في تلافي الأزمات وأوقات المحن، بدءاً من الصراع السوري ـ الإسرائيلي، وحتى الأزمات الداخلية. ولم يشكل يوماً من الأيام مصدر قلق للدولة، بل وجد نفسه جزءاً من الوطن السوري، وقدم كل ما يملك من طاقات وإمكانيات مادية ومعنوية في حماية وحدة البلاد والدفاع عنها. ورغم ذلك لم تؤخذ كل هذه المواقف الثمينة بعين الاعتبار من قبل الحكومات المتعاقبة الحاكمة، بل زادت من ممارساتها القمعية وإنكار وجود الشعب الكردي وإبقائه خارج نطاق التطور الوطني والسياسي في سورية.

إن مجتمع سوريا بتمازجه الأثني والثقافي يشكل جسراً حيوياً للعلاقات بين الأمتين العربية والكردية والحياة المشتركة بينهما، والحفاظ على هذا الجسر مهمة تقع على عاتق طليعتي الأمتين. وقد تم تطوير نوع من علاقات الصداقة الكردية العربية مع بروز حركة التحرر الكردستانية

المعاصرة بقيادة القائد الوطني عبد الله أوجالان، استناداً إلى الإرث التاريخي للمقاومة المشتركة ضد الأخطار المحدقة بهما، والثقافة المشتركة للشعبين ، لتأخذ بُعداً اجتماعياً يتجاوز إطار العلاقة فيما بين الإرادتين السياسيتين. ولكن التقرب السوري كان نابعاً من التوازنات السياسية في تلك المرحلة للإستفادة منها واستخدامها في التناقضات التاريخية مع دول الجوار أساساً. لذا، بقيت العلاقة تكتيكية، ولم تأخذ بعدها الاستراتيجي من القضية الكردية، بل وحاولت احتواءها وتأجيلها، دون المساس بجوهرها كقضية قومية سياسية داخلية يتطلب حلها. وبعد أسر القائد عبد الله أوجالان، إثر مؤامرة دولية دنيئة، وظهور مستجدات دولية وتأثيراتها على المنطقة، أسفرت عن تفسخ التوازنات السابقة، وظهور ظروف إقليمية جديدة، حيث ظهرت سياسة معادية للشعب الكردي بشكل واضح وصريح. ولم تتردد سوريا في إبرام اتفاقيات أمنية مع تركيا على حساب شعبنا، والتعريف بالشعب الكردي وقضيته بأنها خطوط حمر. سياسة النظام هذه مزقت أواصر الأخوة، وفتحت شرخاً عميقاً في بنية العلاقة الكردية ـ العربية. وجاءت انتفاضة 12 آذار 2004 كردّة فعل ضد سياسات القمع والاضطهاد المطبقة على الشعب الكردي من جهة، وتطور وعيه القومي والديمقراطي من جهة أخرى، ثم جاءت الممارسات القمعية ضد أي حراك جماهيري، والعمل بوصايا محمد طلب هلال مرة أخرى وإصدار المراسيم والقوانين الجائرة لتزيد الطين بلة. يمكن تقييم تلك المرحلة بالنسبة للعلاقة الكردية ـ العربية بمرحلة الجزر والانحطاط، نتيجة لسياسات الصهر القومي والتعريب، والقمع اللامحدود تجاه أي حراك جماهيري ديموقراطي، وسياسات التجويع والتهجير والإفقار التي مارستها الحكومة الراهنة. مما يجعلها مرحلة تمزق وتناقض، لتفتح شرخاً بين الأمتين لا يليق بالتاريخ المشترك وأواصر الإخاء بين كلا الشعبين. ولكن ثورة الشعب السوري التي جاءت مع عاصفة ربيع الشعوب، وفرت الإمكانية لبناء العلاقة الكردية العربية من جديد وعلى أسس سليمة مع القوى الديموقراطية التي تمثل طليعة الشعب العربي.

أما علاقة الكرد مع الإثنيات الأخرى "الأرمن، الآشور، التركمان، الشركس، السريان، والطائفة الدرزية"، فإنها تتسم بالصفاء والمودة ، دون معايشة التناقضات والصراعات العرقية والطائفية. وهم دائماً يشعرون بالمعاناة والمصير المشترك، بغض النظر عن التفاوت النسبي في المعاناة. انطلاقاً من هذه النقطة، يتضح أن كافة الأقليات في سوريا بحاجة إلى تكاتف وتعاضد مع بعضها البعض، لإيجاد الحلول الديمقراطية اللازمة لها كشرط حيوي لإزالة كل العقبات التي تعترض طريق دمقرطة سوريا.

وحزبنا **PYD** يرى ضرورة إعادة بناء العلاقات الأخوية فيما بين الشعوب والإثنيات وخاصة الشعبين العربي والكردي في منطقة الشرق الأوسط على أساس الاعتراف المتبادل بالخصوصيات، لخلق أجواء التعايش السلمي، ومواكبة العصر. يعتبر هذا التلاحم من صلب نهج الحضارة الديمقراطية، فالتناقضات والتناحرات العرقية والطائفية لا تجلب سوى المآسي والخسارة، وهدر الطاقات خارج مصلحة كل الأطراف. وبالتالي، تقدم الحجج للتدخلات الخارجية.

الوضع السوري:

إن تحليل واقع وحقيقة أزمة المجتمع السوري والدولة السورية بشكل صحيح، واجب و ضرورة لا غنى عنها في سبيل التوصل إلى الحلول وتطوير سبلها، ورغم الخلافات العميقة بين جميع القوى السورية، الا ان هذا الامر لا خلاف عليه، اذاً يمكننا القول والحال هذه، إن انعدام التحليل السليم للقضايا والازمة السورية، وعدم اكتراث القوى الحاكمة بالحلول الجذرية، هو السبب الرئيس وراء استمرار القضايا واخفاق البرامج والمحاولات التي جرت من أجل ايجاد حل ومخرج للازمة على مدى التاريخ الى راهننا الحالي، وهذا بحد ذاته زاد القضايا تفاقما. مما يدفع بنا إلى الاعتقاد بأن تحليل حقيقة الظواهر في المجتمع السوري بشكل سليم هو اكثر تعقيدا مما يظنه الكثيرون منا. وعندما ننظر الى واقع حال الفرد المعدوم والمجتمع الفاقد لارادته والجاهل بالسياسة المسلوبة منه، والمغترب عن ذاته وعن ميراثه الثقافي التاريخي، وواقع رجال العلم والدين والثقافة والنخب والقوى السياسية "الدينية والقومية واليسارية والليبرالية "، الذين مازالوا يفكرون بالدولة والسلطة كوسيلة للتغيير والحل، أو يمارسون الوفاق اللامبدئي معهما. واذا اضفنا تفشي الفساد والفقر والهجرة والانحلال الاخلاقي والاجتماعي، واخيراً اذا ما نظرنا الى واقع ازمة السلطة والدولة القومية الشمولية المتخمة بكل انواع التعصبية والدوغمائية والتي تجهد نفسها في تطوير آلتها القمعية في مواجهة القوى المجتمعية والسياسية الديمقراطية المتنامية لمقاومة هذا الاضطهاد والقمع والقهر. واذا اضفنا التحولات والتغيرات الجذرية والتطورات الخطيرة في المنطقة. عندها ندرك ان ايجاد الحلول والبرامج الصحيحة قضية معقدة اكثر بكثير وضرورية كقدر لا مفر منه. لهذا فان طرح الممارسة السياسية السلمية والديمقراطية الشفافة، من قبل جميع الاطراف، وغير المتمحورة حول السلطة والدولة دون أن تهدف الى هدمهما، والتخلي عن مفهوم نفي طرف للاخر، والتخلي عن القمع والعنف وارهاب الدولة. هي من أولى الاولويات وواجب لا مهرب منه في سبيل تهيئة الاجواء اللازمة للتمكن من إعادة بناء صياغة البرامج والسياسات العملية الاقرب الى الحل، بدءاً من منهاج اصغر جماعة وكتلة سياسية، الى منهاج الحزب الحاكم وصولا الى دستور الدولة، للخروج أولا من دوامة الصراعات العقيمة، وثانيا لانقاذ مجتمعنا وأنفسنا من التهلكة.

ان إختزال الازمات والقضايا الراهنة في سوريا مجتمعا ودولة، في أن سلطة الحكم الحالية المعمرة نصف قرن من الزمن، هي المسؤولة الوحيدة عنها، سيجعلنا نكرر الدخول في دوامة العقم واللاحل التي مرت بها أنظمة الحكم المتوالية في سوريا الى يومنا الحالي. فحتى الذين اوصلوا حزبهم القومي "حزب البعث" الى السلطة ظنوا انهم باستحواز حزبهم للسلطة وقيادته للمجتمع سيحقق للشعب العربي وللأمة السورية الوحدة والحرية والاشتراكية، بمعنى آخر الحرية والمساوة والعدالة الاجتماعية. وما إن تربع الحزب على عرش سلطة الدولة حتى تحول الى وحش بين ليلة وضحاها، يحتكر كل شيء، حيث جعل السلطة والدولة اولا ملكاً خاصاً به، ليحتكر بعدها جميع القيم المادية والمعنوية الناتجة من المجتمع. لتأخذ بذلك الدولة شكل نظام الحزب الواحد. الذي أضاف تراجعاً كبيراً في مجال حرية الفكر والحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فتم إلغاء التعددية السياسية والثقافية، وتجريد المجتمع من حقوقه الأساسية، وتعرضت بنيته الاجتماعية لعملية الصهر القومي والثقافي والايديولوجي في بوتقة القومية العربية والحزب الواحد، وتم إخضاعه لقوانين وقوالب الحزب الواحد والقومية الواحدة والفكر الواحد. وسُحقت وقُمعت جميع المعارضات بمختلف انتماءاتها وتوجهاتها، وأصبح أي نشاط صادرعن أي طرف غير عربي ومهما كان بسيطاً، مصدر شك وريبة، وممهوراً بتهمة الارتباط بالخارج والانفصالية. وأصبح كل نشاط خارج إطار الحزب الحاكم، يعني خطراً على أمن الدولة والمجتمع. ووُضِع المجتمع والدولة في خدمة مصالح احتكار السلطة والرأسمال. وفرضت الأجهزة الأمنية هيمنتها على المجتمع ومؤسساته، وصدرت القرارات التعسفية الواحدة تلو الأخرى، وسُنَّت القوانين الاستثنائية والأحكام الجائرة بحق الإثنيات والقوميات الأخرى، وأُلغيت امتيازات الفرد والمجتمع. هذا بالإضافة إلى سيادة الأحكام العرفية وقانون الطوارئ مما أدى إلى وصول المجتمع إلى حالة من الاختناق وفقدان لإرادته في المشاركة في أي تحول أو تغيير كان حتى في الدفاع عن الوطن، وهذا ما أدى اندلاع انتفاضة الشعب السوري بعربه وكرده، وهذا يوفر الفرصة لحل القضية الكردية في غرب كردستان وسوريا على نحو ديموقراطي سليم يليق بعلاقة الشعبين التاريخية ضمن الوحدة السورية أرضاً وشعباً.

هذه القضايا وهذه الفطنة السريعة في السيطرة واحتكار كل شيء ليست نتيجة ذكاء لحظي، بل هي نتيجة لتراكم الخبرة والتجربة لذهنية الهيمنة واحتكار السلطة عبر تاريخ المدنية المركزية، وهذا يقودنا الى تحليل يرتكز الى البعد التاريخي للثقافة السلطوية على مدى تاريخ الحضارة الرأسمالية المعمر لاكثر من 5000 عام. بدءاً من الرهبان السومريين الى الملوك الآلهة السومريين ، وإلى الملوك الآلهة المصريين والى اكاسرة الفرس، واباطرة روما، ومن سلاطين الاسلام الى مونارشيي اوروبا، من ملوك كنعان الى الخلافة الاموية التي وجهت ضربة قاضية لثقافة الديمقراطية والمبايعة بترسخيها وراثة الملك كتقليد أبدي، وصولاً إلى قادة الانقلابات العسكرية والانقلاب البعثي واستيلائه على مقاليد الحكم والسلطة الى يومنا الراهن.

من جهة اخرى، لا بد من تناول خصائص الدولة القومية، و جوانب نظريتها المعرفية كبراديغما متجذرة في الذهنية إلى أبعد الحدود، فعدم القيام بذلك سيكون نقصا فادحا على صعيد فهم طبيعة النظام القوموي السوري. فالدولة القومية تستند الى براديغما مغايرة لجميع انماط الدول والمدنيات الاخرى، اذ تتميز بقوتها التحريفية الكبيرة، فالجانب العلمي للشخص المترعرع في الوسط الاجتماعي للدولة القومية يكون مضاداً للحقائق بنسبة عالية جداً، والعلة الاساسية الكامنة وراء ذلك، هي انشاء البراديغما الدولتية القومية لوعيها الخاص المحرَّف بصدد التاريخ والمجتمع، بدءاً من نمط بنية المواطنة، وتاريخ الامة والدولة القومية التي انشأته، والذي ينكر تاريخ العالم، مثلما ينكر تاريخ الامم والدول والمجتمعات الاخرى بنسبة كبيرة، أو يعرضه بعد تحريفه. بينما تَطور المنظور الفاشي للامة تجعله غير قادر على فهم العلم ايضا . فكل شيء لا يدخل في خدمة الدولة القومية لا يمكن ان يتطور ولا ان يكون صالحا للتداول. من هذه النقطة تبرز امامنا التخريبات والاضرار التي تتسبب بها القوموية بطبيعتها ذات الحالة الروحية المنغلقة، التي تنظر الى الوقائع الاجتماعية الخارجة عن نطاق منظورها القومي على انها مضادة لها مهما كانت بسيطة. ان سياسة الانكار والقمع والصهر القومي وقانون الاحصاء والحزام العربي المطبقة بحق الكرد، هي بأحد جوانبها ناتجة عن البنية المعرفية والايديولوجية للدولة القومية السورية.

ألا يمكن تحميل جميع هذه الانظمة والايديولوجية الرسمية للدولة، مسؤولية ارساء الحياة على دعائم خاطئة. ألم تتأسس الحياة الخاطئة سياسيا واجتماعياً واقتصادياً باطراد مع مرور الزمن عبر تطويق التطور الاجتماعي بالمفاهيم والمنطلقات الخاطئة تلك. حتى أصبحت حياة المجتمع بعيدة عن معانيها ومشوهة بدرجة مروعة، ومنفتحة أمام شتى انواع القبح والشناعة والحروب والابادة العرقية من أجل نهب وسلب فائض انتاج المجتمعات. هذا وإلا كيف يمكننا تفسير الصراعات الدموية بين المدنيات المتواجدة على أرض سوريا على مدى التاريخ، بل كيف نفسر تصاعد حدة الصراعات بين قادة الثورات الوطنية والقوى السياسية فيما بينها جميعا بمجرد تحول الاحتلال الفرنسي الى انتداب منذ 1932, بل ما قلل من حدته هو الانتداب ذاته والاحتلال مرة اخرى، لتتصاعد وتيرتها بعد الاستقلال، لتأخذ شكل الانقلابات العسكرية والاغتيالات والاعدامات او السجن والنفي في افضل الحالات.

ان هذا التراكم الهائل من تطورات السلطة وصراعاتها، قد اوجد هذا الكم الضخم والمتجذر من القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي ادت الى انحرافات شوهت ذهنية الانسان السوري، وبالتالي فرضت قوالب وقواعد وقوانين اجتماعية وسياسية واقتصادية ونظم حكم خاطئة ومتسلطة، لتصبح تقاليد متجذرة في بنية الفرد والمجتمع السوري، وليتجذرمعها مفهوم السلطة والدولة والهيمنة كمرض عضال. فإن لم نأخذ بعين

الاعتبار حقيقة كيفية تكون وتشكل البنى المجتمعية والقضايا الحالية، وجوهر تكوّن ثقافة السلطة والاحتكار المتربعة على العرش في يومنا، لا يمكننا بتاتا الخروج بتحليل سليم، وبالتالي لا يمكننا ايجاد العلاج الناجع.

ان نظام السلطة الشمولي للدولة القومية السورية، هو تركيبة معقدة بحيث نرى فيه كل تراكمات الثقافة السلطوية، وكأنه يختزل في ذاته كل تلك التجارب السلطوية، فرجال الحكم مولعون بهوس السلطة واحتكار الرأسمال، لذا هم لا يترددون ابداً في استخدام اي طريقة واية وسيلة في سبيل احتكار السلطة والرأسمال، وحالة الطوارئ ماهي سوى سلاح جاهز دائما لقمع وارهاب كل من يحاول الخروج عن طاعة السلطة أو المساس بمصالح الأوليغارشية، واستمرار العمل بقانون الطوارئ رغم إلغائه رسمياً دليل على ازمة النظام مع ذاته ومع مجتمعه. بينما ضم حزب البعث للجبهة الوطنية التقدمية تحت جناحه، وتشكل أحزاب صورية بإذن النظام، يهدف الى اضفاء صفة التقدمية واليسارية لها وشرعنة قمع القوى الديمقراطية المختلفة معها. والحكومة البعثية هي من اكثر الحكومات ابداعا في توظيفها للايديولوجية القومية، بحيث لصقت المجتمع العربي بها والتصقت به. بينما تقمع ولا تعترف بحق الحياة لأية بنى ثقافية وسياسية ديمقراطية أخرى نابعة من واقع مكونات الشعب السوري، لذلك فهي تلصق التهم بالاكراد وتعتبرهم اعداء الوطن القومي العربي، بل تتنكر للوجود الكردي وتعمل على إبادتهم سياسياً وثقافياً واقتصادياً. ولهذا فإن اساس الاضطهاد القومي وانكار الكرد وظهور الاحصاء والحزام العربي والقمع المطبق على الشعب الكردي، وبالتالي نشوء ظاهرة القضية الكردية كقضية قومية، كلها نتاج لنمط الدولة القومية. في حين يتم إخراج القومية العربية التي يدعي البعث الحفاظ على ثقافاتها من جوهرها بهذه السياسات، فسياسة الصهر القومي ونفي الآخر غير العربي، تجعل من العربي اكثر بعدا عن قيمه التاريخية الثقافية والاخلاقية والسياسية.

تستخدم السلطة الأوليغارشية السورية الحالية الدين والقومية والعلمانية والاسرة والطبقة والدولة، بشكل متداخل ومكثف ربما أكثر من اية دولة قومية أخرى، بحيث لا يمكننا الفصل بين تلك الظواهر، فالجميع خانعين لمفهوم نمط الدولة القومية وكأنها قدرهم، بل يرون ان ما يتنفسونه من هواء انما بفضل الدولة، وبالتالي يشعر كل فرد وكأنه سلطة بحد ذاته. والفساد الاجتماعي والاقتصادي والاداري الذي يرهق السلطة نفسها، وتبذل جهود إصلاحه منذ سنوات دون جدوى، انما هو نابع من هذه الخصوصية فبامتلاك الفرد ذهنية سلطوية، يحتكر المكان المتواجد فيه ضمن الدولة، لذلك فان تغيير الاماكن والاشخاص لم يعد يغيّر من الواقع شيئاً سوى تطوير اسلوب النهب والسلب ونشر الفساد، وكلما استمرت الدولة في استخدامها لهذه السياسة كلما زاد الفساد، ويبقى السابق أفضل من اللاحق حسب المقولة العامية.

ان هذا الواقع أدخل المجتمع السوري في ازمة بحيث افقدته قيم ومعاني الحياة كأنسان واصبح الفرد والمجتمع السوري، من اكثر المجتمعات خنوعاً للسلطة، بما فيها المعارضة التي إما تم تصفيتها أو تم الحاقها بالنظام، أو انها تشوهت وفقدت كل امكانياتها في ان تكون معارضة ديمقراطية حقيقية، لذا نرى المعارضة عاجزة حتى عن امتلاك قاعدة جماهيرية تتجاوز بضعة مجموعات. كل هذا الواقع انما يؤكد فقدان المجتمع والفرد لارادته وقيمه النبيلة، ودولة يتصف مجتمعها بهذا القدر من الضعف لا يمكن ان تحقق تقدما الا من الجانب الدعائي. بينما الهجرة المتزايدة الى خارج الوطن التي تحمل معاني اجتماعية وسياسية واقتصادية كبيرة، سببها الرئيسي هو احتكار السلطة والرأسمال وآلة القمع الهائلة المتعاظمة مع مرور الزمن.

البنية الاجتماعية للمجتمع السوري:

يعاني المجتمع السوري من أزمة حقيقية على مستوى الفرد والمجتمع، ويعيش حالة من السبات الفكري الذهني والركود الثقافي والإبداع . ويفقد بذلك قدرته على السير على طريق التطور وفق خصائصه وانتمائه القومي والثقافي والعقائدي المتنوع. ويمر بمرحلة من الفوضى تبعده عن مقوماته المجتمعية والأخلاقية، ويعيش تناقضاً صارخاً مع حقيقته التاريخية وميراثه الحضاري.

دخلت المجتمعات الإنسانية عصر العولمة وصراع الحضارات والثورة التقنية والمعلوماتية ، بينما يقبع المجتمع السوري في ظل رواسب العلاقات الإقطاعية ، ويرزخ تحت وطأة أدوات الدولة القومية وتصاعد التعصب القومي والدوغمائية الدينية، مما يزيد من مخاطر تشتت المجتمع السوري، مثلما يخضع لنظام سياسي واقتصادي يفتقد القانون والحقوق والأخلاق المجتمعية، وتنعدم فيه المساواة والعدالة الاجتماعية والحرية الفردية والجماعية. وليس هناك مجال لحرية الرأي والتعبير والفكر الحر، بالإضافة إلى ربط كل عمل أو نشاط ، مهما كانت نوعيته، بإرادة النظام؛ مما جعل الفرد والمجتمع كالمتسول على أبواب الدولة والنظام. وهذا ما أدى إلى تفشي الفقر والبطالة والفساد الإداري والاجتماعي، وإلى توسع الطبقة البيروقراطية وسماسرة السلطة.

إن مجتمعاً يقوم على إنكار أحد مكوناته الأساسية كالشعب الكردي، في عصر باتت فيه حقوق الفرد مقياساً للحريات الاجتماعية وكرامة المجتمع، يؤكد مدى الاغتراب عن البشرية الذي يعيشه هذا المجتمع. وعندما نرى التخلف وانعدام الحريات، ندرك الوضع المظلم والمأساوي الذي

يعيشه المجتمع السوري والعائلة السورية والمرأة بشكل خاص. فالمرأة إما تعاني من قمع الذهنية العشائرية، أو من التعصبية الدينية، أو الاستغلال اللاأخلاقي الخاضع للثقافة الرأسمالية بشأن المراة، وفي كل الأحوال تبقى المرأة محرومة من حق التعبير عن نفسها بهويتها الجنسوية. كما أن انعدام مشاركتها الفعالة في الحياة الاجتماعية والسياسية يجعل المجتمع مصاباً بشلل نصفي. وفي هذا الإطار، يمكن القول أن حرية المجتمع السوري ودمقرطته تبدآن من الاعتراف بحرية الشعب الكردي وحرية المرأة. فإذا كانت القضية الكردية تمثل جوهر قضية التحول الديمقراطي للمجتمع السوري، فإن قضية المرأة تمثل جوهر قضية الحقوق والحريات التي يعاني منها المجتمع السوري. مع ذلك ، فتطور التكنولوجيا، والتغييرات السياسية في المنطقة والعالم، بالإضافة إلى الحيز الذي تشكله الديمقراطية المشاعية المجتمعية المتوارثة التي لا زالت باقية لدى بعض الشرائح؛ وفرت هامشاً ضئيلاً من الحرية، دون رغبة النظام نفسه. ضمن هذا الواقع تظهر معاناة الشعب الكردي المأساوية. فهو يتعرض للصهر القومي والثقافي، وفقدان هويته الخاصة، ويعاني من قمع النظام وضغط الفكر التعصبي القومي الذي أوجده نظام حكم البعث في المجتمع، وتعاني المرأة من قمع واستبداد مضاعف. رغم ذلك، فتطور الوعي الديمقراطي والقومي لدى الشعب الكردي، واكتسابه قوة تنظيمية وتجربة وميراثاً عظيماً من القيم والمبادئ، وتشبعه بروح المقاومة والشهادة مع ثورة الانبعاث، قد خلق لديه قسطاً من الحرية الخاصة به، ومستوى من التطور الاجتماعي والمعرفة السياسية الديمقراطية التي تُمكِّنُه اليوم من لعب دوره الريادي في التحول والتطور الاجتماعي، ففي التطورات الأخيرة التي بدأت على شكل انتفاضة شعبية في عموم سوريا كان الشعب الكردي الشريحة الأكثر تنظيماً والأكثر تماسكاً، بحيث لم تتحول مناطق سكناه إلى ساحة حرب طائفية أو أثنية، رغم كل محاولات التحريض والإغراء. ورغم ذلك فإن التخلف الاجتماعي والفكري والثقافي يشكل عائقاً وتناقضاً بحد ذاته أمام تطور العلاقات الاجتماعية السليمة بين كافة مكونات المجتمع السوري.

المجتمع السوري الفسيفسائي بانتماءاته عبر التاريخ ، يتواجد في بؤرة الصراع العالمي ويتعرض للقمع وكبت الحريات بدرجة كبيرة، بحيث بقي في معزل عن التطورات الحضارية للمجتمع الإنساني، ويعاني من التشتت والاختناق، ويكاد يفقد ديناميكياته المجتمعية. فالتعصبية تنهش جسده وتمزقه، والدوغمائية أفقدته القدرة الذهنية والتفكير السليم فبات متخلفاً على صعيد الإبداع والانتاج الفكري. والسياسة الأحادية المفروضة عليه كقميص المجنون جعلته بعيداً عن الممارسة السياسية الديمقراطية، حتى بات يتعامل مع جميع القضايا بمنظار الأبيض والأسود. مثلما هو مهدد بخطر انتقال الفوضى الرهيبة التي يعيشها العراق إلى صفوفه نتيجة للسياسات التي تمارسها السلطة، والقوى التي تعمل على استغلال انتفاضة الشعب السوري الشريفة، وتسخيرها لمطامحها أو مطامعها.

تنبع الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها المجتمع السوري من نظام الدولة القومية الأحادية الذي لا ينسجم مع طبيعة المجتمع السوري، ومن صراع احتكار السلطة، وتفشي النزعة القوموية العربية والدوغمائية وذهنية احتكار السلطة والرأسمال، وانعكاسها على ذهنية المجتمع أيضاً. لذلك، فإن تجاوز النظام والمجتمع للنزعة القوموية والذهنية السلطوية الدولتية، واعتماد الفكر الديمقراطي أساساً في عملية التحول أوالإصلاح أمر ضروري لتجاوز الوضع الاجتماعي القائم، والنفاذ من الأزمة التي تمر بها سوريا. ولهذا لابد من إعادة البناء، وإجراء الإصلاحات المنسجمة مع التحول نحو بناء مجتمع ديمقراطي أيكولوجي وتحرري جنسوي. ويحظى الاعتراف الدستوري بوجود الشعب الكردي وحقوقه الطبيعية كمكون من المكونات الأساسية للمجتمع السوري بأهمية خاصة في هذا المجال. إن تجاوز الأزمة الاجتماعية شرط ضروري لتفادي الآلام والمآسي التي يمكن أن يعاني منها المجتمع السوري مع التطور الرهيب للأحداث في المنطقة نتيجة الإنسداد في الأزمة العالمية، واللاإستقرار الناجم عن التدخل الخارجي في المنطقة، وتمسك الأنظمة التقليدية بالعقلية السلطوية القومية، وفرضها على المجتمعات.

البنية الاقتصادية للمجتمع السوري:

تَسَبَّبَ الاقتصاد السوري المعتمد على الزراعة الضيقة منذ مراحل الاستقلال، ثم التأميم العشوائي في عهد الوحدة بين مصر وسوريا، ثم ما سمي بالإصلاح الزراعي وتطبيقه بشكل عنصري وانتقائي، في خلق أزمات اقتصادية وسياسية عميقة، ولم تسفر عن أي جديد أو تطوير جاد على صعيد الإنتاج وتقنياته المتطورة. وبعد تطور العلاقات السورية ـ السوفياتية أخذ الاقتصاد السوري طابع رأسمالية الدولة المعتمدة على التأميم وتطوير القطاع العام، بالإضافة إلى تسخير نسبة عالية من دخل الدولة للتسلح وخدمة الصراع العربي ـ الإسرائيلي. بينما تخلف وسائل الإنتاج وانتشار الفساد، وتفشي السمسرة والربا، والجري خلف الربح الأعظمي وتراكم فائض القيمة المتناقض مع ماهية وجوهر العملية الاقتصادية المجتمعية التي تقوم على انتاج احتياجات المجتمع والفرد، أرهق كاهل المجتمع السوري، مما أدى إلى فشل الدولة في تحقيق استراتيجية اقتصادية تتمثل في تحويل سوريا إلى بلد صناعي وزراعي متطور. كما فشلت في وضع وتنفيذ مشاريع تنموية تستطيع من خلالها استثمار الطاقات والموارد المتوفرة محلياً. هذا وأولت الدولة دوراً أكبر مما تستحق لسياسة رأسمالية الدولة، مما أدى إلى سلب الحقوق والأنشطة الإقتصادية من المجتمع والمؤسسات الاقتصادية، وأصبحت جزءاً من احتكارات الدولة، بينما الانفتاحات الأخيرة التي شهدتها البلاد فقد تمت لخدمة شرائح معينة مقربة من النظام فقط وفتحت السبيل أمام الاستغلال المالي بدلاً من تنمية الإقتصاد، مما يؤدي إلى تزايد الشرخ بين مكونات المجتمع.

المجتمع الكردي يعاني من جميع الأزمات الناجمة عن السياسات الاقتصادية هذه، بالإضافة إلى السياسات الخاصة الجائرة المطبقة في المناطق الكردية حصراً. فعدم القيام بالاستثمار في المناطق الكردية، والحظر المخفي على استخدام العنصر الكردي في المنشآت والمؤسسات القائمة، وطردهم من وظائف الدولة أدى إلى هجرة واسعة ومكثفة إلى المدن الكبيرة والخارج. وبات الحرمان والفقر والبطالة والتخلف قضايا الحياة اليومية التي يعاني منها الشعب الكردي. إن التفاوت بين المناطق الكردية والمناطق الأخرى، من حيث عدم رسم سياسة اقتصادية عادلة ومتكافئة، وعدم تطوير المشاريع الإنمائية التي تضمن رفاهية المجتمع في المناطق الكردية، نابع من اتباع سياسة شوفينية منظمة تجاه المجتمع الكردي .

لذلك ، أدت هذه السياسات إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في بنيان المجتمع السوري، منها بقاء فئة كبيرة من المجتمع عاطلة عن العمل، وتدني المستوى المعيشي، وغلاء المعيشة، والتفاوت الاجتماعي بشكل ملحوظ، واستغلال الخيرات المادية من قبل زمرة محدودة مقربة من السلطة، وانتشار ظاهرة الفساد والرشوة بشكل فاضح بين الفئة البيرقراطية للدولة، وظهور فئة طفيلية متسلطة على رقاب الشعب، وتفاقم مشاكل البيئة وتلوثها مع عدم وجود برامج خاصة بهذا الشأن لدى الدولة لحمايتها، وانعدام الوعي الإيكولوجي لدى المجتمع نحو البيئة، يؤدي إلى تخريب البيئة أيضاً.

كذلك، الرعاية الصحية في غاية الأهمية، وهي تتعلق بأبعادها بالجوانب السياسية والاقتصادية، وتتمثل في عدم الاهتمام بتطوير المخططات والبرامج الصحية السليمة بما يتوافق مع الظروف والواقع الاجتماعي لسوريا. إضافة إلى هذه المشاكل التي ذكرناها، هناك العدالة الاجتماعية التي تفرض نفسها كمشكلة جوهرية يعاني منها المجتمع السوري، بالنسبة إلى المناطق والإثنيات والفئات والجنس. كل هذه التناقضات مستفحلة في بنيان مجتمعنا السوري.

انطلاقاً من هذه القضايا القائمة، يرى حزبنا **PYD** أن المطلوب هو إجراء إصلاحات شاملة في السياسة الاقتصادية، وفق مبادئ الاقتصاد الاشتراكي الديموقراطي المعتمد على المشاطرة والتوزيع العادل، بعيداً عن الاحتكار والاستثمار من قبل فئات معينة، والعمل على تقليص مصاريف الدولة لوضعها في خدمة المجتمع ورفاهيته، والعمل من أجل الوصول الى نظام اقتصادي يتوافق مع احتياجات المجتمع، وتطلعات نظام المجتمع الكونفدرالي الديمقراطي.

احتمالات الحل في الوضع السوري :

رغم كل ما ورد ، مازالت الظاهرة المجتمعية التي أنشئت ونمت في الهلال الخصيب مستمرة في وجودها في الأطراف وتحقق الديمومة للحياة الراهنة ولو بخطوطها العريضة رغماً عن انف انظمة الدولة المتعاقبة، ولو خلت لخربت "حسب المقولة الشعبية ". فمازالت البنى الفردية والعائلية وعلاقاتها المتوارثة من العهد النيوليتي، وكذلك قيم الاخلاق الاجتماعية الاكثر اصالة ونبلاً تعطي للحياة معنى، وتزود المجتمع بالقوة والقدسية بدءاً من الاحترام والوّد، وصولا الى علاقات الجوار والتضامن والتعاون وإغاثة المحتاج، كسمات لا زالت تقاوم تخريبات الحداثة الرأسمالية. وهذه البنى هي التي تُنشئ البنى المضادة والمناهضة للهمينة والاستغلال، وهي نبع العين لكافة المقاومات الاجتماعية في يومنا.

إن النظام السوري هو أكثر الأنظمة حاجة إلى التحول الديمقراطي والانفتاح على مجتمعه. فتعصبه كدولة قومية وانتهاجه لسياسة الحزب الواحد والقومية الواحدة والثقافة الواحدة واللغة الواحدة، وقمع جميع الحركات الاجتماعية والسياسية الديمقراطية، عمق الأزمة والاختناق الداخلي أكثر فاكثر، وزاد من ضعفها أمام القوى الرأسمالية العالمية وتناقضاتها معها، وكذلك مع المعارضة السياسية الديمقراطية والمجتمعية على حد سواء، إلى أن وصل إلى درجة التصادم معهما. إن تطور الوعي القومي الكردي وبروز القضية الكردية كظاهرة قوية في سوريا، نابع من ثقافة نفي الآخر الكامنة في ايديولوجية القومية العربية. فسوريا التي تعيش في قلب أزمة الشرق الاوسط، لا يمكنها لا حل القضية الكردية بتشبثها بنمط الدولة القومية الأحادية المناهضة للديمقراطية، ولا إنهاء القضية بالابادة العرقية، إذ من غير الممكن على الاقل في المرحلة الراهنة تجزئة القضية الكردية. كما أن سوريا غير قادرة على اللحاق بالعصر وتجاوز المحنة بنظامها القوموي التقليدي. لذا فقد أصبحت مهام إعادة البناء، وإجراء التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ضرورة حيوية بالنسبة للنظام والمجتمع، وفتح المجال أمام حرية الفكر والتعبير، وتطور القوى الاجتماعية والسياسية الديمقراطية ومختلف منظمات المجتمع المدني. وذلك من خلال افساح المجال للممارسة السلمية والديمقراطية غير المهددة لوجود الدولة. وتخلي الدولة عن سياسة العنف والقمع والارهاب نحو المجتمع السوري.

في وسط التطورات السياسية الخطيرة في المنطقة، و تفاقم الازمة السورية مجتمعاً ودولة داخلياً وخارجياً.هناك ثلاث خيارات تفرض نفسها على الواقع السوري، في ظل التطورات الدراماتيكية :

الاول : ان يستمر النظام أو النظام البديل بسياسة اللاحل والتشبث بالدولة القومية التقليدية الأحادية، بينما قراءة بسيطة ومتواضعة لواقع عقد من الزمن، يوصلنا الى حقيقة ما ستؤول اليه القضايا من فوضى سياسية وفسادٍ اجتماعي وتدهورٍ في الاقتصاد وانتشارٍ للبطالة، وتصاعدٍ للمفاهيم

التعصبية (القومية والدينية والمذهبية) ، مما سيزيد التناقض والشرخ بين المجتمع والدولة، لتجد الدولة نفسها مجبرة على تصعيد العنف والقمع والمنع لانهاء الصراع والتناقضات لصالحها، مما سيزيد من المقاومة (العنف المضاد) ، بحيث تشكل هذه المعادلة في النهاية افناء أحدهما للآخر. وفرضياً بما أن الدولة تمتلك القوة وأدوات قمع هائلة، فستقوم السلطة بإفناء القوى المجتمعية أو إضعافها الى درجة لا تقوى على المقاومة، وهذا يعني إفناءها لذاتها، اذ لا دولة دون مجتمع، وهذا هو الجنون بعينه. وإما أن تقوم المعارضة الديمقراطية والقوى المجتمعية في الحالة الأخرى بهدم الدولة، "فالمجتمع يمكن أن يتواجد دون دولة"، ولكن هذا يعني فوضى عارمة وكارثة عراقية مضاعفة في ظل تردي القيم والأخلاق وتفشي الفاشية والتعصبية وانعدام الثقافة الديمقراطية. أما انهاء السلطة فيعني وضع سلطة بديلة عنها، وهذا يعني أيضا الفوضى مرة اخرى نتيجة الصراعات على السلطة وعلى راسها البعثية على غرار العراق، في ظل الفراغ الذي سيحدثه التغيير الجذري واللحظي (الانقلابي) ، "اذ انه من غيرالممكن في ظل هكذا واقع التحدث عن التغيير عن طريق البرلمان أو الانتخابات" ، والنتيجة هي تكرار دوامة تاريخ صراعات السلطة مرة اخرى، وذلك مهما كانت نوايا السلطة غيرسيئة. اذ أن التغيير اللاشرعي يعني لاشرعية المغير أيضا، فبدون ترسيخ ثقافة التغيير الديمقراطي، ومن دون إنشاء بناها المجتمعية المنظمة وقواها السياسية الديمقراطية وترسخها بين كافة البنى المجتمعية، لا يمكن ان يكسب التغيير صفة الشرعية. هذا الوضع سوف يزيد من فرصة التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية ايضا. هذا الوضع سوف يقود سوريا الى التشتت والتبعثر في بنيتها المجتمعية وبنية السلطة على حد سواء وستكون له عواقب لا يمكن التكهن بنتائج جيدة فيها. وربما يفضي إلى تجزئة البلاد على أسس طائفية وأثنية ومذهبية، وبالتالي دولة سورية فيدرالية قائمة على القوميات والمذاهب ...الخ ، مما يجلب معه معطيات سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة على مستوى الداخل والمنطقة عموما. ودائرة العنف والعنف المضاد التي تشهدها سوريا راهناً تدل على سير البلاد في هذا الاتجاه.

اما الخيار الثاني : وهو كان مدرجاً من جانب النظام في مرحلة ما قبل الأزمة، حيث بحثت الدولة السورية عن الحلول الخارجية أي الوفاق والامتثال لقوى النظام الراسمالي، فاتفاقاتها مع تركيا وسياسة المساومة والتنازلات للقوى الاخرى سارت بسوريا في هذا الاتجاه. بينما النظام العالمي الرأسمالي ذاته يحاول الخروج من ازمته عبر جعل دول مثل سوريا كبش فداء. هذا التوجه ربما خفف من وطأة القضايا الاقتصادية والسياسية الخارجية لفترة محدودة، ولكنها عادت وظهرت بكثافة مضاعفة وبأشكال مختلفة أكثر اتساعا من النطاق السوري، اذ ان منبع القضايا هو تراكم احتكار السلطة والرأسمال المنعكس داخليا، ونمط احتكار السلطة في الدولة القومية الآتي اصلا من نظام المدنية أوروبية المركز، وثقافة هيمنة المدنية عبر التاريخ. مما أدى إلى أن وجد النظام السوري نفسه وجها لوجه امام علاقات وصراعات خارجية أخرى، ايران، لبنان حزب الله والقوى الفلسطينية والتيارات الاسلامية ...الخ ، وهذا ينعكس على الداخل وتُفاقم من ازمة النظام وتضيف إلى القضايا القائمة قضايا أخرى، فإلى جانب تصاعد ظهور القوى الموالية للرأسمالية وسياساتها، سيتصاعد ظهور التيارات المناهضة للعولمة الغربية، كالتيارات المجتمعية والسياسية الديمقراطية، وخصوصا النضال الكردي، وستفقد القضية الكردية كل فرص الحلول الداخلية لتصبح قضية دولية خارجة عن إرادة السلطة ذاتها. كما ستظهر على الساحة الداخلية التيارات الاسلامية الراديكالية بقوة بمختلف مذاهبها، لتتحول سوريا الى باكستان أوافغانستان أخرى.

أما الخيار الثالث : فهو قبول التوافق مع نهج الحضارة الديمقراطية وحلول دمقرطة المجتمع والدولة، اي خيار برمجة التحول الديمقراطي وسياسة الانفتاح على القوى المجتمعية والسياسية الديمقراطية، ورغم ان الوفاق التام لنهج الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية غير وارد مع نهج الهيمنة واحتكار السلطة والذهنية الدولتية مهما كان الطرف المتمسك بها، إذ انه مناقض لدياليكتيك الكون، إلا أنه يعني خلق الظروف، ووضع القواعد والضوابط للصراع فيما بينهما، بحيث تأخذ طبيعة الصراع منحى أكثر شفافية لاجراء التحول المنشود، بحيث يخف فيه العنف والارهاب واحتكار السلطة الى مستوى يفسح المجال لامكانية الاستمرار لكلا الطرفين في ظروف التهلكة القائمة. وهو أقرب الى مفهوم الهدنة في القاموس السياسي مع استمرار التباين والاختلاف البنيوي. حيث ان التناقض سوف يستمر والصراع ايضا سوف يستمر، وخيار الاستمرار بالصراع دون إفناء، أمر منوط بالسبل السلمية والسياسية. ان خيار الحل الديمقراطي لن يكون دون صعوبات ناجمة عن التراكمات التخريبية لمفاهيم الدولة والسلطة التاريخية والراهنة التي انتجت قضايا الفرد والمجتمع والاقتصاد والايديولوجيا واضعفت السياسة الديمقراطية، وقضايا الكيانات الثقافية والاثنية والقومية والدينية والعقائدية والمذهبية...الخ . لكن المرور من هذا الطريق لا مفر منه للخروج من الازمة المعاشة وكشرط لاستمرار الحياة والتطور في هذه البقعة الجغرافية في اتجاهها الصحيح. هذا الخيار يضع مهام نضالية أمام القوى الديمقراطية، أولها هو الحراك خارج مفهوم حلول الدولة القومية واحتكار السلطة والطبقة، والتوجه نحو بناء الفرد والمجتمع والتنظيمات السياسية الديمقراطية المتمحورة حول مفهوم الحضارة الديمقراطية والمجتمع الاخلاقي والسياسة الديمقراطية. بناء عليه يجب ترسيخ الوعي والثقافة الديمقراطية وقبول الآخر مهما كانت أوجه التباين والاختلاف، وهذه احدى مزايا الديمقراطية. هذه الانطلاقة سوف تؤدي الى ظهور ديناميكية قوية للقوى الديمقراطية الغيورة على الوطن والمجتمع. وبالتالي تفتح آفاق تنظيم المجتمع وتوعيته تجاه مهامه الوطنية، فالشعب الذي تحمل كل هذا الكم من عبء القضايا الاجتماعية والسياسية والاقصادية مرغماً ومجبراً من اجل لقمة العيش، سيكون قادراً على تحمل أعباء مضاعفة عندما يعي انها تصب في نهر الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والدفاع عن وجوده وقيم ثقافته ومجتمعه. وسوف تظهر بكل نقاء القيم المجتمعية للهلال الخصيب المكبوتة، لتلعب دورها في ترسيخ اللحمة والعيش المشترك بين كافة شرائح ومكونات المجتمع السوري. مما يخفف من تصاعد الازمات الداخلية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويفتح الآفاق امام الاستقرار الداخلي والثقة المتبادلة، ويفتح أفق تجاوز الازمة الاقتصادية اعتمادا على الانتاج وعدالة التوزيع، بينما ترسيخ

الاخلاق المجتمعية السليمة سيحافظ على قيم الانتاج وينهي الفساد تدريجياً. كما سيزيل الشرخ المتسع بين الدولة والمجتمع تدريجيا، وهذا سيؤدي الى ضبط الفوضى الاخلاقية والثقافية والاعلامية والسياسية التي تهدد كافة بنى المجتمع والنظام بالتشتت والتبعثر.

ان خيار التحول الديمقراطي هو السبيل الأسلم للمجتمع والنظام على حد سواء. وفي هذا الاطار، يجب افساح المجال امام إعادة بناء القوى المجتمعية الديمقراطية والسياسية لدى جميع شرائح المجتمع، لتكتسب الوعي بقيمها السياسية الديمقراطية، وهذا موضوع كبير بحد ذاته لكنه مقدس ونبيل، وبنفس الوقت لا مفر منه إطلاقاً للتخلص من مفهوم نفي الاخر وتجاوزه. ان نظرية افناء الاخر هي مناقضة لديناميكيتك الطبيعة ونظام الكون والمجتمع البشري ايضا، فالنظرية الخاطئة سوف تؤدي الى نتائج خاطئة حتماً، إن نظرية إفناء الآخر ستؤدي إلى تجذر ثقافة انهاء وإفناء السلطة القادمة لما قبلها وتطوير ثقافة الانقلابات العسكرية والسياسية التي تسفر عن تراجع مشاركة الجماهير والمجتمع في السياسة والسلطة، وتجعلهما مهنة وملكاً محصوراً في النخب والقوى العسكرية وقوى الاحتكار. والحيلولة دون ذلك أمر مرتبط بتطوير التنظيم الديمقراطي للمجتمع وترسيخ الثقافة القائمة على المجتمع الاخلاقي والسياسة الديمقراطية التي تفتح المجال امام التعددية الثقافية والسياسة الديمقراطية. ونظام الإدارة الذاتية الديموقراطية أي الكونفدرالية الديمقراطية للمجتمع يفرض نفسه كنمط تنظيم معبر عن جوهر المجتمع للتكامل والتعاضد والتوحد الحر، وبالتالي التطور في الاتجاه الصحيح وظهور حكومات شرعية، حيث يُنظم المجتمع نفسه من الاسفل الى الأعلى، بدءاً من تنظيم القرى والاحياء والكومونات الديمقراطية التي تحظى بمبادرة إدارة ذاتها وتنظيم شؤونها الداخلية ومع جيرانها، لتتجه نحو دمقرطة الإدارات المحلية والبلديات ومجالس المدن والمحافظات عبر حرية الاقتراع والتعبير واشراك كافة التنظيمات فيها بحرية، وربط هذه التشكيلات ببعضها البعض، وصولا في النهاية الى دمقرطة الحكومة والدولة التي ستتخذ شكل ومضمون مغاير لبنيتها ولطبيعتها الحالية، من خلال اكتسابها لشرعيتها بالسبل الديمقراطية، بينما يأتي تغيير دستور البلاد كضرورة لدعم هذه التحولات. فعدم تناغم الدستور والقواعد والقوانين في البلاد مع هذه التحولات يؤدي الى فوضى حقوقية وقانونية وبالتالي انعدام آلية الادارة بين جميع التشكيلات الجديدة. ليتم سن القواعد والقوانين التي تعطي كل كيانات سوريا الثقافية والقومية والدينية حق المشاركة والتمثيل الحر لها ضمن هذه التشكيلات. وبهذا الشكل يمكن حل القضية الكردية كقضية وطنية من الدرجة الاولى على أسس الإدارة الذاتية الديموقراطية. التحول الديمقراطي يحتاج إلى القبول بمبدأ التفاوض والحوار مع مكونات الشعب السوري، بالقدر الذي يتم الآن مع القوى الخارجية على أقل تقدير. الامر الذي سيُبرز ديناميكية مجتمعية وتنظيمية وفكرية عظيمة غير متوقعة في البنى الثقافية والاخلاقية والسياسية والتحول في بنية الانتاج الاقتصادي مما يجعل من التغيير السلمي للسلطة عملية مفيدة. وبالتالي وجود وتشكل ما يمكن ان نسميه ادارة أو حكومة ديمقراطية تحظى بالشرعية المجتمعية، فالحكومة التي لا تحظى بشرعية المجتمع لا يمكنها ان تكون ديمقراطية ابداً، وبالتالي لا يمكنها سوى ان تقوم بزيادة القضايا. هذه التغييرات والتحولات لن تخلوا من الصراع والتناقض باعتباره الدفاع عن الوجود ونضال ديمقراطي من أجل العدالة والمساواة والحرية، وهي تقوم على اساس تجاوز الدولة القومية الذي سيخلق تنامياً في الوعي السياسي الديمقراطي والاجتماعي والاقتصادي والعلم والمعرفة، مما سيخدم تطور وتقدم المجتمع والفرد، ويخلق رؤية تاريخية ومستقبلية سليمة، مما سيخلق مجتمعاً قوياً متماسكاً وعندها يمكن للدولة أن تتعامل مع القضايا الخارجية بوفاق وتناقض مبدئيين. التحول الديمقراطي يتطلب الشهامة والنخوة العربية الاصيلة، وشجاعة ومقاومة وعشق الحرية لدى الكردي النبيل، والقيم الاخلاقية للأديان والعقائد والمذاهب، وكل قيم الهلال الخصيب وميزوبوتاميا. إن هذا الوفاق يفرض المبدئية على كل القوى الديمقراطية والمجتمعية. وبغير ذلك يكون استسلاماً وتخلياً عن قيم الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية.

القضية الكردية في سوريا وغرب كردستان :

القضية الكردية كظاهرة قومية سياسية هي نتاج لنمط هيمنة سلطة الدولة القومية التقليدية. والتي تشكل أحد أهم القضايا وأعقدها في سوريا والمنطقة عموما. فهي بجوهرها قضية اجتماعية وذات مضمون ديمقراطي وتحمل بعداً اخلاقياً وثقافياً واقتصادياً وتاريخياً. بينما اظهارها بمضامين مغايرة كالقومية بل ونعتها بالانفصالية وتهديدها لأمن الوطن القومي العربي، إنما يتم لإبعاد المجتمع عن ادراك تلك الحقائق، ومرتبط اساسا باحتكار السلطة. وهي أحكام ملفقة ومخترعة بشكل مباشر من قبل سلطة الدولة القومية الحالية انطلاقاً من ايديولوجيتها القومية. فلا يمكن للسلطة ان تغتصب غرب كردستان ونتاجات شعبه المادية والمعنوية، من دون جعل القضية الكردية قضية قومية وإلصاق تهمة الخطر على أمن الوطن القومي العربي المقدس بها، فالاعتراف بالكرد يعني تضييق احتكارات السلطة وفائض القيمة لدى المجتمع الكردي. فمثلما ان احتكار السلطة يمنع اشراك القوى السياسية الديمقراطية العربية ايضا، تحت تُهمة وذريعة تهديد الامن والارتباط بالخارج. فهي تُظهر القضية الكردية على أنها قومية معادية للقومية العربية وتضمر الانفصال وتجزئة الوطن. إذاً القضية هي قضية هيمنة احتكارات السلطة والرأسمال. وليست دفاعا أو حرصا على القضية القومية العربية، او دفاعا عن الوطن القومي المقدس. ولكن الأمر المؤسف هو تمسك بعض القوى التي تدعي الديموقراطية بهذه المفاهيم التي لا تساهم في تعزيز التشارك في الوطن على قدم المساواة.

غربي كردستان التي تمثل الحياة النابضة لبقايا قيم حضارة الهلال الخصيب، وشعبها الذي يمثل أحد اقدم شعوب المنطقة، يجعل من سوريا اليوم أرض الحضارة، وبمعنى آخر لولا ضم غرب كردستان الى سوريا الحالية، لما سمِّيت سوريا بهذه التسمية على الاطلاق، كما لو لم يدافع الكرد عن سوريا ولم يشاركوا في بناء وحدة هذا الوطن، لربما تشكل أكثر من لبنان على الاراضي السورية. إلا انه ومنذ بدايات استيلاء حزب البعث على الحكم، تمت ممارسة سياسة انكار الوجود والصهر القومي والثقافي بحق الشعب الكردي، وحرم الكرد من أبسط الحقوق المدنية والانسانية. ليزاد القمع والقهر المطبق بحق الكرد مع صدور المراسيم والقوانين الاستثنائية الجائرة على غرار الاحصاء والحزام العربي على شاكلة المرسوم 49 ،ـ 52 . إن اضطهاد الكرد وإنكار وجودهم واضفاء ظاهرة القومية الإنفصالية على القضية الكردية، يشكل النهر الذي تُسيِّر فيه الدولة القومية مراكب احتكاراتها للسلطة وايديولوجيتها القوموية. فكيف بالدولة ان تشعر العربي أنه رفيع الشأن من دون ان تُذل الكردي ؟ وكيف لها ان تتفاخر بتفوق لغتها وثقافتها دون ان تنهب وتعيق تطور لغة وثقافة الآخر ؟ وكيف لها ان تضمن العربي الذي يمثل القومية الاولى في البلاد الى جانبها وتحت الطلب دائما، دون ان تخلق بعبعاً كالقضية الكردية ترهبه به ؟ وكيف لها ان تحقق النهب والاستغلال الاعظمي للناتج الوطني السوري عامة والمجتمع الكردي بشكل خاص ؟ وإذا ما اعترفت بوجوده وبالتالي بحقوقه الطبيعية والديموقراطية، فكيف لها أن ترسخ ايديولوجية الحزب الواحد والدولة الواحدة والقومية الواحدة والثقافة الواحدة واللغة الواحدة ؟ كيف لها ان تشرعن تطويرها لألة القمع والعنف والارهاب، وعلى من ستلقي تفاقم القضايا الامنية والاجتماعية والاقتصادية ونمط الحكم المطلق، وضرورة هيبة الدولة والسلطة ؟ بالتالي تقديس السلطة والدولة وتأليهها (الكرد هم حجر الاساس دائما). احتكار السلطة والدولة القومية هي دائما بحاجة إلى اختراع عدو خارجي وآخر داخلي. فهي بذلك تجعل من المجتمع العربي كالخاتم باصبعها، وباضطهادها وقمعها للكردي تجعله خانعا مطيعا لها ايضا، وهي تقوم على تشتيت الكرد بخلق النزاعات العشائرية والحزبية والمحلية والابقاء عليهم فريسة للجهل والفقر، واجبارهم على الهجرة الداخلية والخارجية من خلال تضييق سبل العيش الكريم، وتهمة العمل السياسي اللاقانوني والانفصالي (القضية الكردية بمضمونها القومي والسياسي هي حجر الاساس دائما) ، لذلك هي تلصق التهمة السياسية والانفصالية باي نشاط كردي مهما كان بسيطا ومها كان نوعه وشكله. ليتم بناء ذهنية المجتمع العربي وفق مصالحها. إن ابقاء القضية الكردية دون حل، ونعتها بمضامين مغايرة لحقيقتها الاجتماعية والاخلاقية والثقافية والديمقراطية، هي كنز للقوموية الشوفينية لا يمكنها التخلي عنه بسهولة هكذا. وهذا هو السبب الرئيس وراء ابقاء القضية الكردية دون حل عبر تاريخ الدولة القومية الى يومنا الراهن. وتجاهل تنمية المناطق الكردية وتركها عرضة لاوضاع اقتصادية مزرية وتعريض سكانها للبطالة والازمات الاقتصادية بهدف إرغام الشعب على الهجرة والتشتت في المدن السورية والخارج، وهذا يقودنا الى ان أساس تفاقم القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والفساد والتعصب القومي والفاشية والخلافات الدينية والمذهبية، وقضايا الايديولوجيا واخيراً قضية الديمقراطية. كلها نابعة من عدم حل القضية الكردية، وإظهارها كقضية قومية إنفصالية معادية للقومية العربية. ومن هنا فإن القضية الكردية هي مفتاح صندوق سر تفاقم القضايا، وبالتالي حلها سيؤدي إلى حل مجمل القضايا. إن سياسة انكار الوجود والقمع والصهر القومي والثقافي المطبقة بحق الكرد تخلق من جهة قضية اجتماعية وثقافية كردية خاصة بالأكراد، كما انها تخلق من جهة اخرى قضايا اجتماعية سورية ذات خصوصية مغايرة للدول العربية الاخرى، وتجعل من تشتت وتجزئة المجتمع السوري امراً واقعاً ، اذ يتكون الشرخ الاكبر بين السلطة والمجتمع عموماً، مثلما تحدث شرخاً بين الكيان الاجتماعي العربي والكردي، مما يخلق تشوها في العلاقات التاريخية الكردية العربية، لينعكس سلبا على مختلف الثقافات والقوميات والمذاهب، والعقائد الدينية بحيث يُكسبها نهجاً تنافرياً وتضاداً مع بعضها البعض. كما يجعل الكرد الايزيدين والرزادشتيين اكثر انغلاقا على ذاتهم بحيث يصبح اندماجهم مع المجتمع السوري شبه مستحيلاً. إذ أن الاضطهاد القومي والديني والسياسي المطبق بحقهم يكون مضاعفاً، إن هذه السياسة تؤدي الى تباينات وانقسامات في جميع مجالات الحياة في سوريا.

حركة التحرر الكردستانية المعاصرة التي ظهرت ونمت من صميم ميزوبوتاميا وأدركت معاناة شعوب المنطقة وقضاياها الكأداء، وقامت بتطوير براديغما المجتمع الاخلاقي والسياسة الديمقراطية، المتمثل بنظام الكونفدرالية الديمقراطية، وتطور هذا النهج على المستوى السياسي والتنظيمي والفكري والايديولوجي والفلسفي، في كافة اجزاء كردستان وبين كافة شرائح المجتمع كوسيلة لحل القضايا العالقة والمتوارثة من التاريخ، هي التي تشكل الميراث الذي يستند اليه النضال الكردي الديمقراطي المعاصر في غرب كردستان وسوريا، منذ ثورة الانبعاث والى يومنا الراهن والتي لعب القائد آبو دورا هاما في تكونها، ووضع أسس العلاقة الكردية العربية وفقاً لمنظورها التاريخي والمجتمعي القائم على الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية بما يعزز أخوة الشعبين. هذا النهج يتضمن برامج ومشاريع بخطوطها العريضة من أجل حل القضية الكردية في سوريا، ويخلق ميراثاً عظيماً وتراكماً في التجربة الفكرية والتنظيمية المستمدة من تاريخ وتراث شعوب المنطقة، بحيث تجعل من النضال الكردي في سوريا يأخذ مكانا ريادياً في قيادة النضال الديمقراطي في سوريا. إن تكون حزب الاتحاد الديمقراطي **PYD** كطليعة سياسية وديمقراطية ومجتمعية رئيسية هامة، يمتلك الامكانيات النضالية اللازمة لتطوير سبل الحل الديمقراطي، نابع من تمثله لهذا الكدح والتراكم النضالي، ومن استناد مبادئه وفلسفته الى ميراث القائد آبو وحركة التحرر الكردستانية المعاصرة.

إن الاعتراف بالشعب الكردي وتناول القضية الكردية كظاهرة تنامت وتطورت نتيجة لمفهوم سلطة الدولة القومية، واختيار الحل الديمقراطي للقضية الكردية سيكون عاملاً حاسماً في دخول سوريا ـ التي تعيش أزمة تتعلق بوجودها كدولة وهي على مفترق طرق ـ طريق التطور

الديمقراطي السليم ، حيث بات تحقيق الدمقرطة والانفتاح من أولويات سوريا من أجل الحفاظ على بقائها. كما أن تجاوز الذهنية التقليدية المرتكزة الى نمط الدولة القومية، وإيجاد البرامج والحلول الهادفة إلى بناء تنظيمات المجتمع الديمقراطي، ضرورة تفرضها مهام المرحلة على جميع القوى والأحزاب الديمقراطية بمختلف انتماءاتها القومية والسياسية. مثلما هي ضرورة تفرضها طبيعة وبنية المجتمع السوري وحقيقته التاريخية. فسوريا التي دخلت التاريخ من أوسع أبوابه بفضل إبداعات شعوبها وأقوامها وحضارة الهلال الخصيب، تستطيع اليوم تحقيق انضمامها إلى المجتمع العالمي لتلعب دورها التاريخي اعتماداً على ميراثها الحضاري والثقافي، وبناء نظامها الديمقراطي وفقا لتاريخ الحضارة والحداثة الديمقراطية وليس لتاريخ الحضارة الراسمالية وحداثتها.

في هذه المرحلة التاريخية، التي باتت القضية الكردية تفرض فيها حلها كضرورة مصيرية، يلعب الشعب الكردي وحركته التحررية دوراً أساسياً في تجاوز الأزمة المعاشة في الشرق الأوسط وكردستان وسوريا. ويشكل حزبنا، حزب الاتحاد الديمقراطي PYD ،- الذي يطرح برنامجه على أساس الحل الديمقراطي، نواة أساسية لتحقيق الحرية للشعب الكردي في غرب كردستان والتطور الديمقراطي في سوريا عموماً. ويشكل في نفس الوقت جسراً معنوياً ومادياً للقوى الديمقراطية السياسية والاجتماعية يصل بين باقي أجزاء كردستان والدول المجاورة. بناء عليه ، فحزبنا PYD يهدف إلى صون نهجه في كونفدرالية ديمقراطية كردستانية مجتمعية حرة في ضوء عملية إعادة البناء، وسيصر بعناد على فرض المعادلة : "سوريا ديمقراطية + إدارة ذاتية ديمقراطية في غربي كردستان" .

الكونفدرالية الديمقراطية والتحرر الديمقراطي :

نموذج حل الإدارة الذاتية الديموقراطية والمجتمع الكونفيدرالي الديمقراطي، هو أكثر الحلول واقعية من أجل حل قضية الشعب الكردي في سوريا، وتجاوز القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الناجمة عن ذهنية الحلول القائمة على المدنية ونظام الدولة القومية، وخلق اتحاد حر وطوعي بين مكونات الشعب السوري، ودمقرطة القوى السياسية، لسد الطريق امام تنامي التعصبية والفاشية. كما ان الواقع الجغرافي لغرب كردستان، والمفتقر إلى وحدة جغرافية بين مناطقه، وحقيقة الشعب الكردي الذي يتواجد بكثافة كبيرة في المدن السورية ؛ يحتم ضرورة بناء الإدارة الذاتية الديموقراطية كنظام مجتمع الكونفدرالية الديمقراطية في جميع مناطق تواجد الشعب الكردي ضمن الوطن السوري. هذا النظام الذي لا يستند إلى ترسيم حدود سياسية جديدة أو المساس بالموجودة منها، بل يتخذ من تنظيم المجتمع أساساً له، يمتلك القدرة على تجاوز جميع العراقيل الناجمة عن الواقع الجغرافي والديموغرافي للشعب الكردي في سوريا، وتحويلها إلى مقومات لتحقيق حل عادل للقضية الكردية ودمقرطة سوريا وتوفير ضمان وحدة ترابها.

حل الكونفدرالية الديمقراطية المجتمعية في غرب كردستان يهدف إلى خلْقَ نظام من العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، ليتجاوز بذلك اسس العلاقات المبنية على المدنية والحداثة الراسمالية، ويعتمد على مفهوم الديمقراطية الجذرية، بدلاً من مفهوم الديمقراطية التمثيلية، وذلك من خلال إنشاء الكومونات والمجالس المحلية، وصولاً الى أعلى مؤسسات المجتمع بالمؤتمرات الشعبية العامة. اذ يستمد نظام الكونفدرالية الديمقراطية قوته من مشاركة الشعب بشكل مباشر في صنع القرار وتنفيذه وحل قضاياه دون اللجوء إلى الدولة. ويمهد الطريق أمام إظهار قوة المبادرة والتنظيم الديمقراطي للشعب. إن السياسة التي يستند إليها حل الكونفدرالية الديمقراطية، مغايرة تماماً للمفهوم الرامي إلى هدم الدولة الموجودة وبناء دولة جديدة بدلاً منها، بل يعتمد بصورة رئيسية على الإمكانيات الذاتية للشعب وإرادته الذاتية الديمقراطية في بناء مؤسساته الديمقراطية، التي تقوم بتلبية جميع احتياجاته الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية... الخ . وهذه يعني ممارسة السياسة الديمقراطية الحقة المستندة الى الاخلاق.

الكونفدرالية الديمقراطية تساهم في تنامي الثقافة الديمقراطية ، من خلال تهيئة الأرضية للتعددية التنظيمية والثقافية التي تساعد على تنظيم المجتمع برمته ، على شكل اتحادات كونفدرالية، على مستوى المناطق أو الشرائح الاجتماعية. مما يحقق حرية شعبنا في غرب كردستان، بتمكينه من بناء مؤسساته الوطنية والديمقراطية وتطويرها على الصعيد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي. وتحقق الوحدة الديمقراطية للشعب الكردي المجزأ والمشتت في جميع أنحاء العالم ، دون المساس بالحدود السياسية. وعلى هذا الأساس سيتم بناء الأمة الديمقراطية الكردية. ويتم تجاوز ظاهرة تغريب الفرد عن محيطه ومجتمعه، فبناء نموذج جديد حر و مبدع للمواطنة هو الغاية الأولى لنظام الكونفدرالية الديمقراطية في غرب كردستان.

حل الإدارة الذاتية الديموقراطية :

الإدارة الذاتية الديموقراطية التي هي الحل العملي الأنجع للقضية الكردية في غرب كردستان وسوريا ، غير مبني على الأسس الجغرافية أو الأثنية الضيقة، مثلما لا يمس بالحدود القائمة ولا يهدف إلى هدم النظام. بل هو تجسيد لنظام الكونفيدرالية الديموقراطية الذي يمكن أن يكون البديل للنظام الدولتي، بما فيه الدولة القومية التي تشكل ركيزة نظام الرأسمالية الغربية ووسيلة هيمنته. كما أن حل الإدارة الذاتية الديموقراطية تشكل الحل الأنجع لواقع الشعب الكردي المشتت في المدن السورية الكبرى للعيش في أجواء الأخوة والوشائج الاجتماعية مع المكونات الأخرى للشعب السوري ، بعد تنظيم نفسه حسب مبادئ الكونفيدرالية الديموقراطية والإدارة الذاتية الديموقراطية. كما أن قانون الإدارات المحلية الموجود حالياً في النظام السوري منذ 1972 يشكل الأرضية التي يمكن الإنطلاق منها لتأسيس الإدارة الذاتية الديموقراطية بعد إدخال بعض التعديلات الضرورية عليه. ولهذا لن تكون هناك مشاكل كبيرة أومستعصية عند تطبيقها عملياً ويسهل الانتقال من النظام الأحادي إلى التعددية، والنظام الديموقراطي. ويمكننا توضيح الإدارة الذاتية الديموقراطية على النحو التالي : إذا كانت الأمة الديموقراطية روحاً فإن الإدارة الذاتية هي الجسد، والإدارة الذاتية الديموقراطية هي حال إنشاء الأمة الديموقراطية بإكساء العظم باللحم، وجعلها شيئاً ملموساً بتحويلها إلى جسد. وهناك عدة مقومات أو أبعاد للإدارة الذاتية الديموقراطية.

1 – البعد السياسي : في هذا البعد يكون هناك مجلس، أو مؤتمر شعبي، وهذا المؤتمر هو مؤتمر المجتمع الديموقراطي، ويكون لهذا المؤتمر مجلس تنفيذي صغير، كمجالس المناطق أو المحافظات.

2 – البعد القانوني : ويعبر عن الوضع القانوني لمشروع الإدارة الذاتية الديموقراطية، أي ماذا سيكون "ستاتو"(وضع) الأكراد قانونياً. حيث يجب ان ينعكس ذلك في الدستور والقوانين، فالقوانين ستحدد مضمونها ضمن إطار الإدارة الذاتية الديموقراطية.

3 – البعد الإقتصادي : سيكون للأمة الديموقراطية المتأسسة سياستها الإقتصادية، كيف سيكون الإقتصاد، سيتحدد ذلك، وستكون هناك سياسة للموارد المحلية الباطنية والسطحية، وإذا كان هناك تحصيل الرسوم أو الضرائب فكيف سيكون ذلك وما مقدارها وأوجه صرفها. وبذلك ننشيء نظامنا الإقتصادي الخاص بالإدارات الذاتية الديموقراطية.

4 – البعد الثقافي : هذا البعد الثقافي يشمل على الأغلب اللغة والتعليم باللغة الأم وكذلك التاريخ والفنون. أي كيف يجب أن تكون علاقة اللغة الكردية باللغة العربية وكيف يمكن القيام بالتعليم باللغة الأم، وكيف يمكن تكوين ثقافة الأمة الديموقراطية، وتكوين سياسة للتعليم، وكيف يمكن للأكراد تجاوز الإبادة الثقافية تماماً.

5 – بعد الدفاع الذاتي : يمكننا تسمية ذلك بالبعد الأمني أيضاً، أي إننا هنا نتناول الإبادة العرقية، كيف يمكن أن ينجو الأكراد من الإبادة العرقية، عليهم جعل ذلك أمراً ملموساً.

وهذه النقاط مطروحة للنقاش بين أبناء الشعب الكردي، مثلما يجب نقاشها مع القوى الديموقراطية في المجتمع السوري عامة، وحتى مع أجهزة الدولة المعنية بالقضية الكردية. وفي الظروف التي تمر بها سوريا بات الشروع بتنفيذ هذا المشروع أمراً ضرورياً بهدف حماية المجتمع الكردي.

خصائص حركة التحرر الديمقراطي في سوريا وغرب كردستان :

نظراً لواقع التجزئة، الذي يعاني منه الكرد شعباً ووطناً، تعد القضية الكردية من أكثر القضايا تعقيداً في المنطقة، إن لم نقل في العالم كله. وتعتبر هذه القضية، بأبعادها وتداعياتها، محك الفكر والوعي الديمقراطي في الشرق الأوسط. بالتالي، حلها كفيل بنمو الوعي الديمقراطي والمؤسسات الديمقراطية في بلدان الشرق الأوسط الأربعة المعنية بالقضية الكردية بشكل مباشر. وفيما يتعلق بسوريا بالذات، فالنضالات المستمرة منذ ما يزيد على ربع قرن أحدثت تغييرات كبيرة في المجتمع الكردي، سواء على الصعيد الاجتماعي والثقافي والسياسي والتنظيمي، أو في الوعي والممارسة الديمقراطية. إن البحث في خصائص التحرر الديمقراطي الحاصل يتطلب تحديد الآفاق التاريخية التي تتشكل فيها، والمشاكل الرئيسية التي يجب أن تحلها وتعالجها. بناء عليه، يتميز نضال التحرر الديمقراطي، الذي يخوضه حزبنا كحركة تحرر ديمقراطي بهدف إعادة البناء بجانبين رئيسيين.

الاول دمقرطة العملية السياسية على مستوى المجتمع والدولة. ويتضمن هذا الجانب بناء المجتمع الاخلاقي والسياسة الديمقراطية. بدءاً من الكومونات الى الادارات المحلية وصولا الى أعلى مؤسسة ادارية في السلطة والدولة. وتوطيد وترسيخ اساس النضال السياسي على أساس الاعتراف بالآخر واحترام التباين والاختلاف، بالإضافة إلى تنظيم حياة الفرد والمجتمع بموجب ذلك. ويخلق اقتصاداً منتجا يتخذ من الانتاج المشترك والمنفعة المشتركة التي تعتمد على تلبية وتأمين احتياجات المجتمع والفرد، وبما أن مجتمع الاخلاق والسياسة الديمقراطية مجتمع يقوم

على التحرر الجنسوي الذي يحد من الهيمنة الذكورية السلطوية، فهو ينهي مفهوم الهمينة الذكورية، التي هي أساس احتكار السلطة عبر التاريخ، ويؤمن مشاركة المرأة في كافة ميادين الحياة الاجتماعية وتفعيل دورها على أساس الحرية والمساواة والعدالة، باعتبارها ركناً أساسياً في تطوير وبناء المجتمع الحر العادل.

الجانب الثاني للتحرر الديمقراطي يتضمن حل القضية الكردية حلاً كونفيدرالياً ديمقراطياً ضمن اطار سوريا ديمقراطية موحدة. ويتلخص هذا الحل في النقاط التالية :

1 – إنهاء سياسة الإنكار والصهر القومي والإبادة الثقافية والتهجير والقمع تجاه الشعب الكردي في سوريا.

2 – الاعتراف بالهوية الكردية دستورياً، ورفع الحظر المفروض على النشاطات السياسية والثقافية والتنظيمية الديموقراطية للشعب الكردي، وانهاء الأحكام والقوانين الجائرة بحق الشعب الكردي والعمل على إزالة آثارها السلبية.

3 – حل القضية الكردية على أساس الاتحاد الديمقراطي الحر الطوعي وتكامل الوطن السوري، بعيداً عن النزعة الانفصالية. وتأسيس الادارة الديمقراطية الذاتية ضمن اطار سوريا ديمقراطية حرة.

4 – تحقيق الوحدة الوطنية الكردستانية، دون المساس بالحدود السياسية القائمة.

بما أن النضال الديمقراطي يتسم باعتماده على القاعدة الجماهيرية بمختلف فئاتها وشرائحها، ويتميز بأساليبه النضالية الديمقراطية والسياسية السلمية، لذا، يستلزم تفعيل كافة الطاقات الشعبية الديمقراطية، وتبني النشاطات الديمقراطية السلمية، بدءاً من أبسط العمليات الجماهيرية الديمقراطية "النشاطات الثقافة والتوعية السياسية والاجتماعية والفكرية ، والتعليمية والتربوية" ، الى اكثرها تعقيدا، "الاعتصامات والتظاهرات الجماهيرية والشعبية السلمية " المستندة الى حق الحماية الذاتية كحق مقدس للدفاع عن الوجود. ذلك أنه لا يمكن تحقيق التحرر الديمقراطي، وكسب الحقوق الوطنية والديمقراطية المشروعة، إلا من خلال بناء الإرادة السياسية المجتمعية في إطار العمل السياسي السلمي بمشاركة جميع القوى الاجتماعية والسياسية الديمقراطية والاستناد الى نهج الحضارة الديمقراطية والحداثة الديمقراطية ووسائلها. تعتبر المرأة والشبيبة قوتان طليعيتان في مسيرة التحرر الديمقراطي. فبينما تشير طليعية المرأة إلى توطيد نهج الحرية والديمقراطية باعتبارها الاكثر تعرضا للاستعباد والقهر عبر تاريخ الحضارة المدنية وهي بذلك تمثل القوة الطليعية المناهضة للنظم السلطوية والدولتية، فإن طليعية الشبيبة تتضمن الديناميكية والحيوية وتمثل روح التجدد لدى المجتمع الانساني. إلى جانب هذين القطاعين الأساسيين ستشارك جميع الفئات والشرائح الاجتماعية الأخرى من كادحين، وعمال ومثقفين وموظفين وعاطلين عن العمل وقرويين في العملية الديمقراطية بشكل فعال، عبر تنظيم مؤسساتها الديمقراطية، وتطوير المنظمات الديمقراطية للمجتمع المدني.

أن الطليعة الحزبية السليمة تقود إلى خلق التطورات الخارقة حتى في أحلك الظروف، في حين أن أي خلل أو عطب أو انحراف في الطليعة الحزبية يجلب معه دماراً وتخريبات جادة. أما انعدام مثل هذه الطليعة، وغياب الحزب الطليعي خلال مرحلة التحرر الديمقراطي، فيؤدي إلى التشتت والتبعثر والانحلال والاهتراء. من هنا فإن الطليعة الحزبية شرط أولي لا غنى عنه، لتحقيق التحرر الديمقراطي. وحزبنا "حزب الاتحاد الديمقراطي PYD" هو الفصيل الطليعي في هذا النضال الديمقراطي. وهو يطمح إلى تحقيق النصر، وتأمين التعايش السلمي بين كافة مكونات سوريا، على أساس الاتحاد الحر الطوعي، من خلال تفعيل وتنظيم ديناميكيات شعبنا في سوريا وغرب كردستان، في إطار سياسة التحرر الديمقراطي الوطني، في سبيل بناء سوريا ديمقراطية تتجسد فيها مصالح جميع مكونات الشعب السوري والشرائح الاجتماعية الموجودة على هذه الجغرافيا.

أهداف البرنامج

يتخذ حزبنا الاتحاد الديمقراطي **PYD** نهج القائد آبو في الحل الديمقراطي أساساً لحل القضية الكردية وقضية التحول الديمقراطي في سوريا عموما، ويهدف إلى تحقيق الإدارة الذاتية الديموقراطية في مسار تأسيس المجتمع الأخلاقي والسياسة الديموقراطية، المتمثل في النظام الكونفدرالي الديمقراطي، الذي يهدف الى ترسيخ الديموقراطية الجذرية في المجتمع الإيكولوجي الجنسوي. وهذا لا يتم إلا عبر إصلاح شامل لبنى المجتمع السياسية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية، وتنظيمها ضمن مؤسسات ومنظمات لكل شرائح وأنشطة المجتمع، بهدف تقوية اللحمة الوطنية وتعاضد جميع مكونات المجتمع السوري والوصول الى بناء الأمة الديمقراطية التي تمثل كافة البنى الاجتماعية والثقافية والدينية المتواجدة في سوريا، والقيام بالدور الطليعي اللازم، ليغدو إطار الحل الديمقراطي حسب شعار "سوريا ديمقراطية وإدارة ذاتية ديمقراطية في

غربي كردستان". يهدف هذا المبدأ إلى تشكيل إدارة ذاتية ديموقراطية حيثما يتواجد الاكراد وهو مشروع يصلح لكافة المجتمع السوري وليس الكردي فقط. وهو بذلك لا يعتمد على الجغرافيا، وليس بحكم ذاتي ضيق النطاق. بل يقوم الشعب الكردي فيه بإدارة شؤونه من خلال مؤسساته المجتمعية ويحل مشاكله بنفسه.

من أجل هذا، يهدف حزبنا إلى :

أ ـ الأهداف السياسية:

1 ـ إصلاح نظام الجمهورية العربية السورية وأركان سلطتها المركزية المطلقة، التي تأسست على بنية أيديولوجية وسياسية ذات صبغة قومية عربية أوتوقراطية في إطار جمهورية سورية ديمقراطية.

2 – إنهاء حالة الطوارئ والأحكام العرفية فعلياً، وسن قانون جديد للعقوبات يراعي حقوق الإنسان ويواكب المعاهدات والمعايير العالمية بهذا الصدد.

3 ـ إنشاء لجنة الوفاق والإصلاح، بحيث تضم ممثلين عن كل من الدولة والكرد والمكونات الأخرى للمجتمع السوري، بهدف إعادة بناء وإصلاح الهيئات الإدارية والمؤسسات الأساسية حسب المعايير الديمقراطية.

4- انشاء لجنة العدالة وتقصي الحقائق تضم شخصيات محترفة وشخصيات اجتماعية للبحث عن الحقيقة في الاحداث التي جرت الى يومنا (على غرار احداث القتل في الرقة وقامشلو وقتل الجنود الأكراد في الجيش ...الخ) .

5 – إنشاء مجلس تأسيسي لصياغة دستور جديد ينسجم مع المعايير الديمقراطية وحقوق الإنسان العالمية، بحيث يضمن الاعتراف بجميع الإثنيات والقوميات والثقافات والأديان، يمهد السبيل لحل القضايا الموجودة في هذا الميدان على أساس المواطنة الحرة.

6- تقليص البيروقراطية في الدولة، وتحجيم مركزيتها المطلقة، وإنهاء الفئات الطفيلية، واعطاء المبادرة للإدارات المحلية، وإفساح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني الديمقراطية بعيداً عن متناول يد النظام.

7ـ العمل على تكوين دولة القانون التي تعمل بناء على استقلالية السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتكاملها فيما بينها دون تدخل إحداهما في شؤون الأخريين.

8 ـ إصلاح النظام الإداري في المحافظات والمناطق بما ينسجم مع الإدارة الذاتية الديموقراطية، وإفساح المجال أمام المؤسسات المدنية للقيام بدورها الفعّال.

9ـ سن قانون أحزاب جديد على أساس ديمقراطي، وإفساح المجال أمام التعددية الثقافية والسياسية، وسن قوانين ديموقراطية جديدة للانتخابات يفتح المجال أمام كافة شرائح المجتمع لتتمثل في البرلمان.

10ـ تعديل قانون الإعلام بحيث يضمن حرية الصحافة والفكر والتعبير والطبع والنشر والإعلام لجميع المجموعات القومية والدينية والثقافية والجنسية.

11- اصلاح البنى الاجتماعية الكلاسيكية والرجعية، ومحاربة كافة المفاهيم والمواقف السلبية الناجمة عنها، والتي تعيق التحول الديمقراطي.

12 - دعم المحاولات الساعية لتحقيق الوحدة الوطنية، سواء داخل سورية، أو في أجزاء كردستان الأخرى.

13- العمل على جعل الاخلاق الوطنية وحب الوطن والشعب هي الركيزة في خدمة الوطن والمجتمع، ومناهضة ثقافة العمالة التي تضعف من ثقة المجتمع والشعب ومن تلاحمه.

14- العمل على اصلاح الدين ومناهضة التعصب الديني وتحقيق حرية ممارسة العقائد والديانات ونشر ثقافة التسامح الديني، وبشكل خاص تجاه الديانة الايزيدية والسماح لهم بإقامة احتفالاتهم وشعائرهم الدينية بحرية، وضمان حقهم في ممارسة ديانتهم واحترامها.

ب ـ الأهداف الاجتماعية:

يرى حزبنا أن ظواهر المرأة، العائلة، الشباب، الأخلاق، الدين، الصحة والتعليم تشكل جوهر تنظيم الميدان الاجتماعي. وهي تعاني من أزمات جذرية، حيث تتواجد بين فكي كماشة فيما بين ضغوطات سياسية فوقية واقتصادية تحتية، فتحولت إلى جسد مريض. هكذا يحاول النظام الحاكم تربية المجتمع وتحويله إلى متسولين.

لذلك، يهدف حزبنا إلى تحرير وإصلاح الميدان الاجتماعي عبر تنظيم وتأسيس المنظمات المجتمعية على أساس تشكيل نظام ديمقراطي جذري ونظام اقتصادي عادل.

على هذا الأساس، يهدف حزبنا إلى:

1 ـ من أجل حرية المرأة والعائلة:

أ ـ تعديل قانون الأحوال الشخصية والمدنية، بحيث يضمن حقوق المرأة ويزيل التمييز بين الجنسين واللامساواة، لتأمين مشاركتها في جميع ميادين الحياة.

ب ـ مكافحة كل أشكال العنف وظواهر تسليع المرأة، واعتبار الدعارة جريمة ومكافحتها، واتخاذ التدابير القانونية والإدارية اللازمة تجاهها.

جـ ـ تطوير نظام تعليمي وتدريبي للمجتمع، وتوعيته لتجاوز العقلية السلطوية الذكورية والتمييز بين الجنسين، بهدف ترسيخ وتطوير حرية المرأة. باعتبار المراة طليعة المجتمع الديمقراطي.

د ـ تنظيم مؤسسات المرأة والفروع الخاصة بها دعماً وتطويراً لحرية المرأة، بحيث تكون غير خاضعة لسلطة النظام.

هـ ـ تأمين الاحتياجات اللازمة في الميدان الصحي الخاص بالنساء والأطفال، ووضع برامج رعاية وتوعية صحية دورية مجانية.

و ـ مكافحة تشغيل الأطفال، وتطوير تربية سليمة من أجل رفع الضغوطات الجسدية والنفسية عن الأطفال.

ز ـ تطوير تدابير خاصة لصحة وتعليم الأطفال.

ر ـ ترسيخ الديمقراطية والتفاهم والمساواة في العائلة عبر تطوير برامج صحية ـ تعليمية ـ اقتصادية، لإزالة المشاكل التي تعاني منها الأسرة.

ع ـ تطوير رعاية خاصة بالمسنين، وإنشاء مراكز للعناية بهم من قبل المجتمع ومؤسساته، وتأمين الدعم المادي والمعنوي لذلك.

2 ـ من أجل تطوير حركة الشبيبة :

أ ـ بناء المؤسسات الخاصة بالشبيبة، وتشجيع الأنشطة الرياضية والاجتماعية والتربوية، وتعزيز دورها في دمقرطة النظام والمجتمع على أعلى المستويات.

ب ـ تنشيط دور الشبيبة في منظمات المجتمع المدني، ووضع حد لتحكم الدولة بمنظمات الشبيبة، وضمان تكافؤ الفرص بغض النظر عن الانتماءات السياسية والعرقية والجنسية.

جـ ـ مكافحة المفاهيم والمواقف والسياسات الرامية إلى نشر الانحلال الخلقي والانهيار المعنوي، والتصدي لممارسات الحرب الخاصة "المخدرات، المافيا، التحريف العقائدي لأهداف خاصة".

د ـ تطوير نظام اجتماعي وتعليمي تربوي، بحيث يقوم بتفعيل دور الشباب في السياسة، ويعمل على تطويرهم فكرياً وجسدياً وثقافياً وروحياً.

هـ- إفساح المجال أمام التطور الحر للشبيبة كشريحة طليعية للمجتمع ومناهضة كافة السبل الهادفة الى صهر الثقافة الحرة للشبيبة في بوتقة القوى المهيمنة.

3 ـ تعديل النظام التعليمي وفق مقاييس الديمقراطية المعاصرة، واتخاذ العلم والفلسفة المعاصرين أساساً.

4 - تطوير نظام تعليمي يضمن ثقافة واللغة الأم لكافة القوميات والإثنيات والاقليلت الدينية، وإزالة العراقيل التي تحد من ذلك.

5 - تطوير الرعاية الصحية، وتأمين الخدمات المجانية اللازمة في كل المناطق.

6 - رفع الحظر والتمييز المفروضين على الأدب والفن، وتوفي الضمانات لتطور الثقافات واللغات الأم المتنوعة، وإنشاء المؤسسات والمراكز المعنية بذلك، ودعمها مادياً ومعنوياً.

7 - مكافحة كافة المفاهيم السلبية الناتجة عن استخدام الدين واستثماره من قبل فئة معينة أو لغايات سياسية في المجتمع. يجب أن يمثل الدين الجوهر الأخلاقي والمعنوي والوجداني للمجتمع في إطار علاقة العلم والفلسفة والدين ببعضها البعض.

8 - ابعاد الدين عن هيمنة الدولة ليلعب دوره ووظيفته الاخلاقية والاجتماعية في المجتمع.

9 - تطوير نظام تربية مجتمعية شاملة لخلق فرد مفعم بالأخلاق الديمقراطية المعاصرة، ويعي مسؤولياته تجاه المجتمع.

10 – تأسيس المنظمات الأيكولوجية اللازمة، ومساندة الموجودة منها، والعمل على تطوير الوعي الأيكولوجي في المجتمع، وتنشيط المؤسسات الإيكولوجية لتلعب دورها.

11 – تنظيم المجتمع المدني الديمقراطي، وتعبئة المجتمع من الناحية الحقوقية، وتطوير نظام حقوقي شفاف يضمن حماية الفرد والمجتمع تجاه تحاملات الدولة وانتهاكاتها من جهة، ويؤمّن التوازن الأمثل فيما بين الفرد والمجتمع من الناحية الحقوقية من جهة ثانية، بحيث يعمل على حماية الفرد تجاه انتهاكات الدولة، وحماية المجتمع تجاه انتهاكات الفرد.

جـ - الأهداف الاقتصادية :

سبل الكسب السريع السهل في الاقتصاد تسفر عن تخريب المجتمع وتدمير الطبيعة. فإذا لم يتم وضع حد للسياسة الاقتصادية البرجوازية، فسيكون المنتهى إلى مجتمع متطفل غير منتج. لذا، يجب الانتقال من مجال الاقتصاد المعتمد على التبضع والربح إلى المجال الاقتصادي المرتكز على الإنتاج المتناسب مع تامين احتياجات المجتمع والفرد.

ومن أجل هذا ، يهدف حزبنا إلى :

1 - إعادة رسم السياسة الاقتصادية في سوريا، بحيث تضمن التكافؤ والتوزيع العادل للدخل القومي، لإنهاء التفاوت والفقر والبطالة، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، وتطوير مشاريع خاصة من أجل ذلك.

2 - الحد من احتكار الدولة للاقتصاد، وإنهاء فئة السماسرة والطفيليين المحتكرين، وتقليص المصاريف العسكرية والبيروقراطية للدولة، وتحويلها للخدمات الصحية والاجتماعية.

3 - إعادة تنظيم قانون الضرائب لصالح الطبقات الاجتماعية الكادحة، وتنظيم القوانين الجمركية لخلق نظام تجاري متوازن.

4 - إفساح المجال لتطور المهن والحرف الصناعية والمهارات الفردية.

5 - اتخاذ تدابير سياسية وإدارية تجاه الإنتاج الرأسمالي الذي يؤدي إلى تخريب البيئة، والإخلال في التوازن بين المجتمع والطبيعة، وذلك بتأسيس منظمات خاصة لحماية البيئة والمجتمع من هذه التأثيرات.

6 – رفع الضرائب عن الأراضي، وتوزيعها بشكل عادل للمنتفعين، ليصار إلى إستثمارها من قبل أصحابها بشكل قانوني.

7 – فتح مجالات العمل أمام العاطلين عن العمل من المجتمع عامة والكرد خاصة، بغرض الحد من استغلالهم كيد عاملة رخيصة في المدن الكبرى.

8 – التصدي لسياسات التجويع التي تمارسها الدولة بهدف ترويض وتدجين المجتمع عامة والكرد خاصة، وذلك عن طريق جعل الموارد الاقتصادية الطبيعية ملكاً للمجتمع، وإخراجها من إحتكار الدولة، وإعادتها إلى المجتمع كحق طبيعي له. ورفع الحظر الاقتصادي، والتشجيع على الإستثمار، وإزالة العقبات الموضوعة أمام توظيف أبناء الشعب الكردي.

9 – تطوير المؤسسات الإنتاجية التشاركية في الأماكن المناسبة، والتشجيع على تأسيس الجمعيات التعاونية.

10 – تخديم المناطق الأثرية الكردية وحمايتها بهدف تشجيع السياحة. وإقامة المنشآت السياحية فيها.

11- العمل من أجل إلغاء المرسوم 49 والقانون 52 و 58 وباقي المراسيم التي تشل العملية الاقتصادية في المناطق الكردية، وتوزيع الاراضي المستولى عليها من الأكراد وأملاك الدولة على الفلاحين الكرد.

د ـ بصدد حقوق الإنسان في سوريا:

رغم أن القرن الحادي والعشرين هو قرن انتصار حقوق الإنسان والتمتع بثمار جهود ونضالات الشعوب عبر التاريخ، إلا أن سوريا تعيش في وضع تغيب فيه الحقوق بشكل مريب وتتجاهل كل المعاهدات والمواثيق الدولية التي وقعت عليها بالذات. بينما لابد من مواكبة العصر في العمل بالمعايير الحقوقية الدولية لاستتباب الأمن والاستقرار، وخلق مجتمع يتمتع فيه الفرد بحرية الرأي والتعبير وحقوقه الطبيعية القانونية، وتوفير العدالة والمساواة في إطار مجتمع عصري حر. وهذا غير ممكن دون خلق فرد حر يتمتع بكامل حقوقه.

من أجل هذا، يهدف حزبنا إلى :

1 ـ إلتزام سوريا بالمبادئ والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها بشأن حقوق الإنسان وتطبيقها على أرض الواقع.

2 ـ إطلاق الحريات السياسية والدينية والفكرية وحرية الرأي.

3 ـ إلغاء عقوبة الإعدام.

4 ـ الافراج عن جميع المعتقلين السياسيين والشخصيات السياسية الملاحَقة، وإلغاء عقوبة الحرمان من الحقوق المدنية لأسباب سياسية، وإعادة المنفيين إلى الوطن.

5 ـ وضع حد نهائي لكافة الانتهاكات الحقوقية بحق المعتقلين والموقوفين "تعذيب ، قتل ، شروط السجن والاعتقال ، ضغوط نفسية ، عدم السماح بتوكيل المحامين..."، واتخاذ التدابير القانونية اللازمة في حال الانتهاك، ومحاسبة من يرتكبها.

6 ـ إفساح المجال لنشاط المنظمات المدنية لحقوق للإنسان، وتشجيعها وتفعيل دورها، وإزالة العراقيل التي تحد من ذلك.

7 ـ تأسيس لجان حقوقية لتقصي آثار السياسة الشوفينية والممارسات اللاحقوقية بحق المواطنين، لتثبيت الضرر، والمطالبة بدفع التعويضات حسب نوعية الضرر.

8 – النضال من أجل ترسيخ حقوق النطاقات الثلاثة، وتوطيدها على أرض الواقع.

9- انهاء ظاهرة المفقودين وحالة مقتل الجنود الاكراد في القوات المسلحة، وكافة حالات القتل المجهولة والكشف عن مرتكبيها وتقديمهم للعدالة.

هـ ـ بصدد حل القضية الكردية ديمقراطياً، وبالسبل السلمية :

يرى حزبنا أن القضية الكردية في سورية تشكل المحور الأساسي لعملية الدمقرطة، وأن حلها ضمن الوحدة الوطنية هو ضمان لتحقيق التحول الديمقراطي . لذا، فأي تحول أو إصلاح في سوريا يجب أن يبدأ من المسألة الكردية، وبدون حل القضية الكردية لا يمكن التحدث عن التغيير والديمقراطية. وهذا الحل بدوره سيمنح القوة لحل القضايا الأخرى. ذلك أن جميع السياسات اللاشرعية واللاحقوقية والشوفينية تنبع من إنكار وجود الشعب الكردي والقضية الكردية وعدم حلها.

من أجل هذا ، يهدف حزبنا إلى :

1 ـ الاعتراف بالشعب الكردي وبهويته القومية ولغته وثقافته الكردية دستورياً، والعمل حسب الادارة الذاتية الديمقراطية للمجتمع الكردي.

2 ـ تعزيز القوة التنظيمية والمشاركة الإدارية للمجتمع الكردي في سائر ميادين الحياة.

3- ضمان حقوق الكرد المتواجدين خارج غرب كردستان وفي المهجر وتنظيمهم وتوعيتهم والدفاع عن حقوقهم.

4ـ رفع الحظر المفروض على الأحزاب السياسية، والسماح لها بممارسة نشاطاتها السياسية بحرية.

5 ـ التعامل مع الإدارات المحلية في المناطق الكردية على أساس الإدارة الذاتية الديموقراطية.

6 ـ إزالة العوائق التي تحد من حق التعليم باللغة الام وتطوير اللغة والثقافة الكردية وتعزيزها.

7 ـ تنظيم وتطوير الطبع والنشر والإعلام باللغة الكردية، وتسخير الطاقات والقدرات الوطنية لأجل ذلك.

8 ـ بناء المراكز الثقافية الكردية ومراكز الأبحاث والدراسات التاريخية والأثرية، وحماية الآثار التاريخية في المناطق الكردية.

9 ـ إلغاء مشروع الحزام العربي وإنهاء موضوع المجردين من الجنسية والمكتومين، وإعادة الأراضي المسلوبة إلى أصحابها مع التعويضات اللازمة لهم، والنضال من أجل إزالة الآثار السلبية الناجمة عن هذه السياسات من "تهجير وتعريب وتجريد من الحقوق، وفقدان الأفراد ونفيهم" .

10 ـ يَعتبِر حزبُنا التطورَ الوطني الديمقراطي في غرب كردستان جزءاً لا يتجزأ من التطور الديمقراطي السوري.

11 – اعتبار المناطق التي يتكاثف فيها الكرد سكانياً محافظات كردية "مثل قامشلو وعفرين وكوباني"، وإعادة الأسماء الكردية إلى المناطق والقرى الكردية المعربة.

ك ـ بصدد بناء العلاقات والتحالفات :

من أجل تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي، يتطلب تلاحم جميع الحركات والمؤسسات الديمقراطية والقوى الشعبية في جبهة ديمقراطية شعبية تضم جميع الفئات، وذلك لتوسيع الجبهة الديمقراطية من أجل بناء جمهورية ديمقراطية. وكون غرب كردستان يحتل مكانة هامة في هذا المضمار، عليه تعزيز علاقاته مع القوى الحليفة العربية والكردية، بغض النظر عن انتماءاتها ومذاهبها، وذلك في إطار خدمة مصالح الشعوب عملاً بالمعايير الديمقراطية المعاصرة ومبادئ الحرية والمساواة. هذا بالإضافة إلى أن الميراث الذي كونه القائد الوطني عبد الله أوجالان في هذا المضمار يشكل أرضية صلبة لتوطيد أواصر الصداقة والأخوة مع الشعب العربي والشعوب الأخرى.

بناء عليه، يهدف حزبنا إلى :

1 ـ تطوير العلاقات مع الحركات والتنظيمات الديمقراطية العربية في سوريا، واتخاذ الحوار الكردي ـ العربي أساساً في حل المعضلات، وفي مقدمتها القضية الكردية.

2 ـ العمل على تهيئة الأجواء اللازمة لتعزيز العلاقات والتحالفات مع الأحزاب الكردية في غرب كردستان، والنضال من أجل توطيد الصف الكردي في إطار برامج سياسية ديمقراطية.

3 ـ تعزيز وتوطيد أواصر الأخوة مع الإثنيات الموجودة في سوريا "الأرمن، الآشور، التركمان، الشركس، السريان" على أسس ديمقراطية.

4 ـ تطوير العلاقات مع الحركات والمؤسسات الداعية للديمقراطية في البلدان العربية والشرق الأوسط. وخاصة المنظمات والأحزاب المدافعة عن حق الشعوب والأراضي العربية المغتصبة.

5 ـ ضمان العلاقات الديمقراطية والوحدة الوطنية بين صفوف المجتمع الكردستاني وقواه السياسية في كردستان وخارجها ضمن إطار المؤسسات الوطنية العليا، وإزالة العراقيل التي تحد من ذلك، واتخاذ مواقف الدعم والمساندة للحقوق الديمقراطية للكرد المشتتين في كل أنحاء العالم، ومساندة تنظيمهم وتطورهم الثقافي.

6 ـ تعزيز العلاقات مع القوى الديمقراطية الدولية، والتضامن مع الحركات المناهضة للديكتاتورية والعنصرية.

7 ـ تطوير العلاقات مع منظمات حماية البيئة ومنظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان الدولية، ومع الحركات الديمقراطية والفامينية والاشتراكية والإنسانية، بشرط أن تكون في خدمة حماية حقوق الشعوب.

بما أن القضية الكردية قضية ديمقراطية في جوهرها، ولا يمكن تناولها بمعزل عن التوجه العام للديمقراطية، فإن تحقيق الكونفدرالية الديمقراطية في كردستان، وكونفدرالية الشرق الأوسط الديمقراطية، وصولاً إلى المؤتمر الديمقراطي الكوني؛ يمثل التوجه الاستراتيجي العام لسياسة تحالفات حزبنا على المدى البعيد.